اختلافات المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات

إعداد

ليلى بنت ناوي بن نجيب العنزي

باحثة دكتوراه بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الملك سعود

من ٥٥١ إلى ٦٢٢

اختلافات المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات

ليلى بنت ناوي بن نجيب العنزي

قسم الدراسات الإسلامية تخصص العقيدة كلية التربية جامعة الملك سعود.

البريد الإلكتروني :Layla_1000@yahoo.com

الملخص:

هدف البحث إلى إظهار وإبراز اختلاف المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، وبيان بطلان مذهب المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات في ضوء الكتاب والسنة، ووفق منهج السلف. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، تناول المبحث الأول اختلاف المعتزلة في الأسماء، وتناول المبحث الثاني اختلاف المعتزلة في الصفات، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها : تعارض أقوالهم في مأخذ أسماء الله الحسنى: فالبغداديون على أن أسماء الله تعالى توقيفية, ولا مدخل للعقل فيها, وأما البصريون: فليست موقوفة عندهم على السمع, بل يجوز إثباتها من طريق اللغة والعقل والقياس, إن صح معناها في اللغة, ولم تدل على معنى قبيح في نظرهم وعقلهم. وتعارضهم في المنهج العام في أسماء الله الحسنى؛ فمنهم من ادعى أن أسماء الله تعالى متباينة, وادعى قوم أنها مترادفة, مع اتفاقهم على أنها محضة لا معاني لها. وتعارض أقوالهم في إثبات بعض الصفات على وجه العموم؛ فمذهب أبي الحسين البصري المعتزلي على القول بثبوت بعض الصفات كالعلم والقدرة والحياة, ومذهب البصريين على القول بها كذلك من حيث الإقرار الظاهري, ويقابلهم مذهب معتزلة بغداد وهم أشد غلوا في البدعة والنفي, فنفوا هذا الصفات ولم يثبتوها.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة – توحيد – الأسماء – الصفات.

Mutazili Differences In The Standardizing Names And Attributes

LAYLA NAWI NAGEEB ALENEZE

Department Of Islamic Studies, Faculty Of Education, King Saud University.

Email: Layla_1000@yahoo.com

Abstract:

The research aimed to highlight the difference of Mutazili differences in the standardizing names and attributes, and to clarify the invalidity of the Mutazilicreed in the standardizing names and attributes in the light of the Qur'an, Sunnah and according to the predecessormethod. The research relied on the deductive inductive approach. The research includes an introduction, a preface, and two chapter. The first chapterabout the difference of Mutaziliin names, and the second chapter about the difference of Mutaziliin attributes.The research indicated a set of results, the most important are: Mutazilistatements are different about the names of Allah: Baghdadis believed that the names of Allah Almighty are eternal, and the mindcould not interfere with them. As for the Basrans: they are not dependent on their hearing, but it is permissible to prove them through language, reason and measurement, if their meaning is correct in the language, and did not indicate an ugly meaning in their vision and mind. And opposes them in the general approach in the names of Allah; some of them claimed that the names of Allah Almighty are different, and others claimed that these names are synonymous, with their agreement that it is pure and has no meanings.Their statements are different to proving some attibutes in general, as the Abu Al-Hussein Al-Basri Al-Mutazili doctrine believed inproven some attributes, such as science, ability and life, and the Basransdoctrine believed in terms of apparent recognition, where they are opposed by Mutazilidoctrine of Baghdad, who are more exaggerated in hyperbole and deny, so they denied these attributes and did not prove them.

Key words: Mutazili – standardizing- names – attributes.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن توحيد الأسماء والصفات أشرف العلوم وأهمها على الإطلاق؛ لأن شرف العلم تابعا لشرف معلومه، ولا شك أن أجل معلوم وأعظمه هو الله عز وجل، الذي لا إله إلا هو رب العالمين، فلا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله هو أجل العلوم وأفضلها.

وهذا القسم من التوحيد حصل فيه اختلاف عظيم بين الفرق ومن هؤلاء فرقة المعتزلة التي تنتسب إلى واصل بن عطاء، وتميزت بتقديم العقل على النقل، و بالأصول الخمسة وهي: التوحيد، والعدل، و بالمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد تعارضت أقوالهم وتناقضت في هذا الأصل العظيم؛ ولا شك أن هذا الاختلاف أمارة على بطلان معتقدهم، وهي وإن لم يكن لها وجود مستقل اليوم، إلا أن عقائدها في الصفات, وغيرها ما زال تتبناه فرق عديدة، وإن اختلفت مسمياتها، فجاءت هذه الدراسة للتحقق والكشف عما تضمنه مذهب المعتزلة من الاختلاف في توحيد الأسماء والصفات والرد عليهم.

مشكلة البحث:

إظهار ما تضمنته عقيدة المعتزلة في باب الأسماء والصفات من اختلاف، والكشف عنها، والرد عليهم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- أن بيان اختلاف المعتزلة في باب الأسماء والصفات يعد ابطالا لمذهبهم، ولمن أخذ عنهم أو تأثّر بهم، لأن من أظهر علامات البطلان وقوع الاختلاف.

٢- عقائد الاعتزال ما تزال موجودة ضمن: فرق الشيعة الإمامية الاثني عشرية، والزيدية، والإباضية، كما أن جزءًا من أفكارها يظهر في مناهج حديثة ومعاصرة، مثل: التنويرية والعصرانية -المعتزلة الجدد- التي تهتم بنشر عقائد المعتزلة، وتحقيق كتبهم، والترويج لها.

٣- عدم وجود دراسة عنيت بجمع وتحليل الاختلاف في مذهب المعتزلة، مع بيان أسباب هذا الاختلاف، وآثاره ونقده في ضوء مذهب أهل السنة والجماعة.

أهداف البحث:

١- إظهار وإبراز اختلاف المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات.

٢- بيان بطلان مذهب المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات في ضوء الكتاب والسنة، ووفق منهج السلف.

أسئلة البحث:

١- ما مواطن الاختلاف بين المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات ؟.

٢- ما المنهج المتبع في بيان بطلان أصول المعتزلة الخمسة؟.

حدود البحث:

سيكون هذا البحث محدوداً بجمع ودراسة الاختلافات في توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة.

منهج البحث:

سيعتمد المنهج الاستقرائي الاستنتاجي.

إجراءات البحث:

١- استقراء أقوال المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات من مصنفات وكتب المعتزلة الأصيلة، ثم كتب الفرق والملل التي نقلت مذهب المعتزلة، ثم استخراج الاختلاف الذي وقع فيه المعتزلة، وتقسيمه على مباحث ومطالب.

٢- البدء بعرض مذهب المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات ، ثم بيان الاختلاف في المسألة، وبيان وجهه إن كان تناقضا أو تعارضا أو اضطرابا، حسب المنهج الآتي:

أ- ذكر الاختلاف الواقع في توحيد الأسماء والصفات.

ب- توثيق ذلك من كتب المعتزلة الأصيلة، وإلا فكتب الفرق والملل التي نقلت مذهب المعتزلة.

ج- نقد ذلك الاختلاف نقدًا علميًّا في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

٣- اتباع إجراءات البحث العلمي المتبع في إعداد البحوث العلمية.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثان ومطالب ، وهي على النحو التالي:

التمهيد، ويشتمل على أمرين:

الأول: التعريف بالمعتزلة.

الثاني: أصول المعتزلة.

المبحث الأول: اختلاف المعتزلة في الأسماء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختلاف المعتزلة في أسماء الله هل هي توقيفية أم قياسية اصطلاحية.

المطلب الثاني: اختلاف المعتزلة في المنهج العام لأسماء الله الحسنى.

المبحث الثاني: اختلاف المعتزلة في الصفات، وفيه مطلبان:

التمهيد:

أولاً: التعريف بالمعتزلة:

١-تعريف المعتزلة:

أ-لغة: المعتزلة من الاعتزال, والاعتزال في اللغة يدور على معان هي: الانفصال والمفارقة والتنحي، وأصل مادته: عَزَلَ, وهو أصل واحد يدل على تنحية وإمالة [(١)].

ب-اصطلاحا: المعتزلة: فرقة كلامية قدرية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري على يد واصل بن عطاء الغزال[(٢)], وعمرو بن عبيد[٣], اعتزلت قول الأمة في الحكم على مرتكبي الكبيرة, وقالت: إنه في منزلة بين المنزلتين، أي ليس بمؤمن, ولا كافر, وضمت إليه نفي القدر, ثم اشتهرت بعد ذلك بالأصول الخمسة؛ وهي: التوحيد, والعدل, وإنفاذ الوعيد, والمنزلة بين

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس(ج٤/ص٣٠٧)، لسان العرب، لأبن منظور،(ج١١/ص٤٤٠)، تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي (ج٢٩/ص٤٦٤).

(٢) هو واصل بن عطاء، البصري، أبو حذيفة، رئيس المعتزلة الأول، كان من تلاميذ الحسن البصري فلما أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين انفصل عنه، يعد من الطبقة الرابعة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ١٣١هـ. انظر ترجمته: المنية والأمل،(ص٣٢)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٢٣٤-٢٤١)، والفرق بين الفرق، (ص٩٦-١٠٠)، ميزان الاعتدال، الذهبي، (ج٤/ص٣٢٩)، لسان الميزان، (ص١٦٩-٣٧٠).

٣ عمرو بن عبيد، البصري، أبو عثمان، رأس المعتزلة وكبيرهم، بل إن المعتزلة تنسب إليه، كما تنسب إلى واصل بن عطاء، كان من تلاميذ الحسن البصري ثم خالفه واعتزل حلقته فلذا قيل المعتزلة، من الطبقة الرابعة من طبقات المعتزلة، توفي سنة١٤٢هـ.انظر ترجمته: المنية والأمل،(ص٣٨)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٢٤٢-٢٥٠)، الفرق بين الفرق، (ص١٠١)، ميزان الاعتدال:(ج٣/ص٢٧٣)، شذرات الذهب، العبكري، (ج٢/ص١٩٦).

المنزلتين, والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, وهي تتضمن معاني باطلة, فمن أتى بها عندهم فهو المعتزلي حق, ومن أخل بواحد منها فليس بمعتزلي عندهم[١].

ثانيا: أصول المعتزلة الخمسة: بني مذهب المعتزلة على خمسة أصول وهي التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقالوا: ليس يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بها جميعا؛ وهي: وجعلوا مدار الدين عليها, كما صرح بذلك رؤوسهم الكبار.

قال أبو الحسين الخياط[٢]: ((وليس يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة، التوحيد – والعدل – والوعد والوعيد – والمنزلة بين المنزلتين –والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا اجتمعت هذه الأصول فهو معتزلي))[٣].

وشرح هذه الأصول على وجه الإجمال ينتظم تحت أوجه خمسة:

الأصل الأول: التوحيد: وهو الأصل الأول من أصولهم الخمسة, التي يقوم عليها مذهب المعتزلة، وقد عرفه المعتزلة بأنه: "العلم بأن الله تعالى واحد لا

---

(١) انظر: الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، لأبي الحسين الخيَّاط، (ص١٢٧),الفرق بين الفرق، (ص٩٣)، ومجموع الفتاوى، (ج١٤/٣٤٩).

(٢) هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، أبو الحسين، شيخ المعتزلة البغداديين، من أصحاب جعفر بن مبشر، وأستاذ الكعبي في ضلالاته، ذكره القاضي عبد الجبار في الطبقة الثامنة، توفي سنة ٣٠٠هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٧٢-٧٣)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٢٩٦)، الفرق بين الفرق، (ص١٦٣-١٦٧)، الملل والنحل، (ج١/ص٧٦-٧٨)، لسان الميزان، (ج٤/ص٨)، الأعلام، للزركلي، (ج٣/ص٣٤٧).

(٣) الانتصار والرد على ابن الراوندي، الخياط،(ص١٢٦).

يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه, والإقرار به"[١].

وعلى ذلك فالتوحيد عندهم هو إثبات وحدانية الله تعالى و نفي الصفات عنه، فهذا هو التوحيد والتنزيه، وتوهموا أن إثبات ذات قديمة، وصفات قديمة، يفضي إلى أن تكون هذه الصفات مشاركة للباري في أخص أوصافه وهو القدم، وبالتالي تشاركه في الإلهية، وهذا شرك وإبطال للإسلام والتوحيد بالكلية[٢].

ولا يعتبر العبد موحدا في زعمهم إلا إذا اعتقد مذهبهم في نفي الصفات، ومن خالفهم وأثبت ذاتا قديمة وحياة قديمة وعلما قديما وكلاما قديما فقد أشرك وكفر[٣]؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعدد القدماء وهو شرك وكفر، وبه كفرت النصارى[٤].

فهؤلاء القوم لا يعرفون من التوحيد: إلا توحيد الأسماء والصفات, ويفسرونه بالنفي والتعطيل, أو توحيد الربوبية ويجعلونه غاية التوحيد وأساسه, وأما توحيد الألوهية الذي هو أصل التوحيد, والغاية من خلق الإنس والجن, وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، فلا يعرفونه, ولا وجود له في كتبهم، بل يفسرون الإله: بالقديم, وهذا أخص وصف عندهم.

---

(١) شرح الأصول الخمسة، (ص ١٢٨).

(٢) انظر: الانتصار،(ص٨٢-٨٣)، شرح الأصول الخمسة،(ص١٩٥-١٩٦)، المعتمد في أصول الدين، الملاحمي، (ص٥٠٦).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد، عبد الجبار الهمذاني، (ج٤/ص٢٤١)، شرح الأصول الخمسة،(ص١٢٥).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص٢٩٤-٢٩٥).

الأصل الثاني: العدل: يعتبر المعتزلة هذا الأصل الثاني من أصولهم الخمسة، ويقصدون به نفي القدر، أي العبد هو الذي يخلق فعل نفسه؛ لأن فعل العبد منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح، فلو كان الله خالقها لكان فاعلاً للقبيح(١).

الأصل الثالث: الوعد والوعيد: والمقصود به إنفاذ الوعيد في الآخرة على أصحاب الكبائر، وأن الله لا يقبل فيهم شفاعة، ولا يخرج أحدا منهم من النار، فهم كفار خارجون عن الملة مخلدون في نار جهنم (٢).

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين: وهذا الأصل مما تميزت به المعتزلة عن سائر الفرق والمقالات؛ فقالوا: إن مرتكب الكبيرة في الدنيا هو في منزلة بين المنزلتين في الاسم والحكم؛ ففي الاسم فهو فاسق لا مؤمن ولا كافر, وكذلك في الحكم ليس حكمه حكم المؤمن, ولا حكم الكافر بل في منزلة بين المنزلتين، أما في الآخرة فإنه مخلد في النار لكن عذابه أخف من عذاب الكافر(٣).

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هذا الأصل مبني عندهم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, ويترقون فيه من الأسهل إلى الأصعب؛ إن لم يمكن تغيير المنكر بالأسهل؛ لأن الغرض هو الإزالة,

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة،(ص٣٤٥)، المغني في أبواب التوحيد والعدل(ج٨/ص٣), ورسائل المرتضى، الشريف المرتضى، (ج١/ص١٢).

(٢) شرح الأصول الخمسة،(ص١٣٤-١٣٦)، وانظر: الكشاف، الزمخشري،(ج١/ص٥٥٨).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة،(ص١٣٧)، المنية والأمل،(ص١٤)،فضل الاعتزال،(ص٣٥٠).

فالمقصود بالأمر بالمعروف عندهم أن لا يضيع المعروف, وأن لا يقع المنكر, فمتى حصل هذا الغرض بالأمر السهل, لا يجوز العدول عنه إلى الصعب وعليه انبنى قولهم في وجوب الخروج على أئمة الجور، ومنابذتهم بالسيف وقتالهم, ومحاربة من خالف أصولهم من المسلمين, ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضا عندهم عدم التفريق بين قتال الكافر والفاسق(١).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة،(ص١٤٤)، الكشاف، الزمخشري(ج١/ص٣٩٨).

المبحث الأول: اختلاف المعتزلة في أسماء الله تعالى، وفيه مطلبان:

اشتهر عن المعتزلة القول بالأسماء الحسنى وإثباتها في ظاهر الأمر, دون إثبات معانيها؛ وذلك لأنهم " استعظموا نفي الأسماء لما فيها من تكذيب القرآن تكذيبا ظاهر الخروج عن العقل"[١]؛ إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم وتناقضوا تناقضا ظاهرا في هذا الإثبات, ويظهر وجه اختلافهم من عدة أوجه:

المطلب الأول: اختلافهم في أسماء الله تعالى: هل هي توقيفية أم قياسية اصطلاحية ؟.

اختلف المعتزلة في أسماء الله تعالى هل هي توقيفية, موقوفة على النص الشرعي, أم اصطلاحية قياسية, حيث يمكن إثباتها من طريق العقل, وصح معناها في اللغة, على قولين:

القول الأول: وهو أن أسماء الله تعالى توقيفية, موقوفة على الكتاب والسنة, ولا مدخل للعقل فيها, ولا يجوز تسميته تعالى من طريق الاصطلاح والقياس والعقل, وهذا قول البغداديين من المعتزلة؛ وهو ظاهر قول الزمخشري.

فمذهبهم مبني على أنه لا يجوز أن نسمي الله عز وجل باسم قد دل العقل على صحة معناه إلا أن يسمى نفسه بذلك, وزعموا أن معنى عالم معنى عارف, ولكن نسميه عالما؛ لأنه سمى نفسه به ولا نسميه عارفا, وكذلك القول فهم وعاقل معناه عالم ولا نسميه به, وكذلك معنى يغضب معنى يغتاظ ولا يقال يغتاظ, وكذلك قديم وعتيق معناهما واحد[٢].

---

(١) النبوات, ابن تيمية, (ج١/ص٢٦٢).

(٢) انظر: أصول الدين، (ص١١٦)، مقالات الإسلاميين، (ج٢/ص٣٨٥).

قال البغدادي[1]: " اختلفوا في هذه المسألة فزعم البصريون من القدرية أن أسماء الله تعالى مأخوذة من الاصطلاح والقياس، وقال أهل السنة إنها مأخوذة من التوقيف وقالوا لا يجوز اطلاق اسم على الله من جهة القياس وإنما يطلق من اسمائه ما ورد به الشرع في الكتاب والسنة الصحيحة أو أجمعت الأمة عليه، وتبعهم الكعبي على ذلك" (٢).

وهذا المذهب ظاهر مذهب الزمخشري[3]؛ حيث يقول –تحت تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾الأعراف ١٨٠ –: " التي هي أحسن الأسماء ؛ لأنها تدلّ على معان حسنة من تمجيد وتقديس وغيره ذلك ﴿ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ ؛ فسموه بتلك الأسماء﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ ؛ واتركوا تسمية الذين يميلون عن الحقّ والصواب فيها فيسمونه بغير الأسماء الحسنى، وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه، كما سمعنا البدو يقولون بجهلهم: يا أبا المكارم، يا أبيض الوجه، يا سخي" (٤).

وقال أيضا: " الْحُسْنَى: تأنيث الأحسن، وصفت بها الأسماء لأنّ حكمها حكم المؤنث كقولك: الجماعة الحسنى...والذي فضلت به أسماؤه في الحسن

---

١ عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أبو منصور، أحد أبرز أعلام الأشاعرة، من أهم تصانيفه: كتاب أصول الدين، وَكتاب الْفرق بَين الْفرق، توفي سنة ٤٢٩هـ.انظر ترجمته في: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (ج٣/ص٢٠٣)، سير أعلام النبلاء، (ج١٧/ص٥٧٢-٥٧٣)، طبقات الشافعية الكبرى، (ج٥/ ص١٣٦).

(٢) أصول الدين، (ص١١٦).

٣ محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، أبو القاسم، أحد أئمة المعتزلة، كان رأسا في النحو والبلاغة، من مصنفاته: الكشاف، أساس البلاغة، والمنهاج في الأصول، توفي سنة ٥٣٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان،(ج٥/ص١٦٨-١٧٤).

(٤) الكشاف، (ج٢/ص١٦٩).

سائر الأسماء: دلالتها على معاني التقديس والتمجيد والتعظيم والربوبية، والأفعال التي هي النهاية في الحسن" [١].

فظاهر مذهبه أنه يمنع من تسميته سبحانه وتعالى بغير ما ورد في الكتاب والسنة, ولهذا منع من تسميته بأبي المكارم, وبأبيض الوجه, وبالسخي, لأنها في اعتقاده لا تدل على شرط الحسن, الذي هو من شروط الأسماء الحسنى المضافة إلى الله تعالى, مع أن بعضها معناه صحيح؛ كالسخي, فهو بمعنى الكريم.

القول الثاني: وهو أن أسماء الله تعالى ليست توقيفية, بل هي مأخوذة من الاصطلاح والقياس, إذا صح معناها في اللغة والعقل, ودلت على معنى حسن, وانتفى عنها وجوه القبح, وهذا هو المشهور من قول البصريين من المعتزلة, فلا معتبر عندهم في إجراء الأوصاف عليه تعالى بالسمع[٢].

فزعم أبو علي الجبائي[٣] أن أسماء الله تعالى جارية على القياس، وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله[٤], و قال: " إنه جل وعز إذا علم أنه: قديم، عالم، قادر، وعلم أن أهل اللغة قد وضعوا هذه الأسماء لتفيد هذه الأحوال، وجب حسن إجرائها عليه" [٥].

---

(١) الكشاف، (ج٣/ص٥٥).

(٢) انظر: المغني، (ج٥/ص١٧٩،ص٢٣٢)، مقالات الإسلاميين،(ج٢/ص٣٨٥)، الفرق بين الفرق، (ص١٦٨)، أصول الدين، (ص١١٦).

٣ محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو علي، شيخ المعتزلة البصرية، أخذ الاعتزال من يعقوب الشحام وأخذ عنه ابنه أبو هاشم وأبو الحسن الاشعري، من الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة، مات سنة ٣٠٣هـ.انظر ترجمته في: المنية والأمل،(ص٦٧-٧١) ، طبقات المعتزلة، (ص٢٨٧-٢٩٥)، وفيات الأعيان ،(ج٤/ص٢٦٧).

(٤) الفرق بين الفرق، (ص١٢٧).

(٥) المغني، (ج٥/ص١٨٠).

وذهب القاضي عبد الجبار[1] إلى أن إجراء الأسماء والصفات على الله تعالى كإجرائها على غيره في أنه يحسن من غير سمع وتوقيف[2], وقال: "إذا كان الناس قد تواضعوا على اللغات، وتسمية المسميات دون ورود إذن سمعي، وعدوا ذلك حسنا؛ لأنه بها تعرف الأشياء، ويصح بها الإخبار عند غيبة المسميات فكذلك كل اسم حسن، وانتفت عنه وجوه القبح، وجب القضاء بحسنه، وجاز إطلاقه على الله تعالى" [3].

بل ذكر القاضي أنه يمكن أن يطلق عليه أي اسم يفيد ما هو عليه في ذاته بغير إذنه، حيث يقول: " اعلم أن جميع ما ذكرناه في الدلالة على حسن إجراء الأسماء على المسميات من غير إذن يدل على حسن إجرائها على القديم تعالى ذكره من غير إذن؛ لأنا إذا علمنا بالعقل، وعلمنا ما يستحق من الأوصاف، وعلمناه فاعلا لما أحدثه، لم يمتنع أن تجري عليه من الأسماء ما يفيد ما هو عليه في ذاته، وما أوجده من فعله" [4].

وبناء على هذا الأصل توسع البصريون من المعتزلة ومن وافقهم في أسماء الله تعالى وأطلقوا على الله تعالى أسماء لم ترد في القرآن، ولا في

---

[1] عبدالجبار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي، أبو الحسين، كان أشعريا ثم معتزليا لاتصاله بأبي إسحاق بن عياش، وصار شيخ المعتزلة، يلقبه المعتزلة بقاضي القضاة، وله مؤلفات كثيرة تعتبر العمدة في المذهب، منها: المغني في أبواب العدل والتوحيد، شرح الأصول الخمسة، توفي سنة٤١٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، (ج١٧/ ص٢٤٤- ٢٤٥)، طبقات الشافعية الكبرى ،السبكي،(ج٥/ص٩٧).

(٢) انظر: المغني، (ج٥/ص١٧٩).

(٣) المغني، (ج٥/ص١٧٤وص١٧٩).

(٤) المغني، (ج٥/ص١٧٩).

السنة؛ وذلك مثل: القديم, وهو من أشهر الأسماء التي أطلقها المعتزلة على الله تعالى, وكذلك المستطيع, والعارف والطبيب, والداري, والطاهر, وغيرها[١].

ومع توسعهم في إثبات الأسماء من طريق العقل والقياس؛ فإنهم تعدُّوا على بعض أسماء الله الحسنى الوارد في كتاب الله, وسنة نبيه ﷺ فنفوها عن الله تعالى, فامتنعوا من تسمية الله تعالى باسم الله المتين، والحق، واللطيف، والوتر، والجميل، وغيرها؛ على وجه الحقيقة, وادعوا أنها مجاز؛ والسبب في ذلك؛ لأن تلك الأسماء لا تتمشى مع مذهبهم ولا تتوافق مع منهجهم العقلي, وهذا من أبين التناقض, فيثبتون من الأسماء ما صح معناه في العقل, ولم يرد في الكتاب والسنة, وينفون من الأسماء ما ورد في الكتاب والسنة, ولم يصح في العقل عنده [٢].

المطلب الثاني: اختلاف المعتزلة في المنهج العام لأسماء الله الحسنى:

اتفقت المعتزلة على نفي معاني أسماء الله الحسنى؛ وقد حكى ابن المرتضى[٣] إجماع المعتزلة على أن للعالم مُحدِثا قديما قادراً عالما حيًّا, لا لمعان[٤]؛ إلا أنهم اختلفوا في طريقة نفيها على مسلكين مشهورين[١]:

---

(١) انظر: المغني، (ج٥/ص٢٣٥)، (ج٥/ص٢٣٣-٢٣٤), (ج٥/ص٢١٧)، (ج٥/ص٢٢١)، (ج٥/ص٢٢٣)، (ج٥/ص٢٥٧)، (ج٥/ص٢٢١-٢٢٢)، وانظر: مقالات الإسلاميين, (ج٢/ص٣٨٨).

(٢) انظر: المغني، (ج٥/ص٢٥٦)، (ج٥/ص٢١٦)، (ج٥/ص٢٤٦)، (ج٥/ص٢٥٤, ٢٥٦).

[٣] أحمد بن يحيى بن المرتضى، زيدي معتزلي، من أهم مصنفاته: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، توفي سنة ٨٤٠هـ. انظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، (ج١/ص١٢٢-١٢٣)، الاعلام، (ج١/ص٢٦٩).

(٤) انظر: المنية والأمل, (ص١٣).

أحدهما: وهو المسلك المشهور عند جمهور المعتزلة الذين قالوا: إن أسماء الله تعالى أعلام محضة مترادفة لا معاني لها؛ فجعلوا العليم والقدير والسميع والبصير والمريد أعلاما محضة مترادفة لا تدل على صفات، والعَلَم المحض هو الذي لا يدل إلا على العلمية، ولا يدل على الوصفية في شيء، كما لو سمي البليد حافظاً ونابهاً، وكما لو سمي البخيل كريماً، فجردوا أسماء الله عما تضمنته من المعاني والصفات.

الثاني: ومنهم من قال: إن أسماء الله تعالى أعلام متباينة, لكن لا تدل على معاني؛ فيقولون: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بلا سمع, بصير بلا بصر، وهكذا، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وقاربهُم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المُعتَزلة ومن اتَّبعهُم؛ فأثبتُوا للَّه الأسماء دُون ما تتضمَّنه من الصِّفات: فمنهُم من جعل العليم, والقدير, والسَّميع, والبصير, كالأعلام المحضة المُترادفات, ومنهُم من قال عليم بلا علم, قدير بلا قُدرة, سميعٌ بصيرٌ بلا سمع ولا بصر, فأثبتُوا الاسم دُون ما تضمَّنهُ من الصِّفات" [٢].

وهذه المقالة –مقالة نفي معاني الأسماء– قد أخذها المعتزلة عن قوم من متقدمي الفلاسفة والصابئة والزنادقة غير أنهم لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره، فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للباري علم وقدرة وحياة وسمع وبصر، ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك، ولأفصحوا به, غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٣٠،ص١٣٥-١٣٨) ، (ج٢/ص٣٦٣)، شرح الأسماء الحسنى، الرازي، (ص٣٣)، ، والتدمرية، ابن تيمية، (ص١٨).

(٢) مجموع الفتاوى، (٣/٨).

ذلك، وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأيادي١، كان ينتحل قولهم، فزعم أن الباري سبحانه عالم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة(٢).

وجه الاختلاف: مما تقدم بيانه ونقله من مذهب المعتزلة في أسماء الله تعالى, فإنهم قد اختلفوا اختلافا بينا تحت هذا الباب الجليل. فأما اختلافهم فيظهر من وجهين: أحدهما: تعارضهم في مأخذ أسماء الله الحسنى: فالبغداديون على أن أسماء الله تعالى توقيفية, ولا مدخل للعقل فيها, وأما البصريون: فليست موقوفة عندهم على السمع, بل يجوز إثباتها من طريق اللغة والعقل والقياس, إن صح معناها في اللغة, ولم تدل على معنى قبيح في نظرهم وعقلهم.

الثاني: تعارضهم في المنهج العام في أسماء الله الحسنى؛ فمنهم من ادعى أن أسماء الله تعالى متباينة, وادعى قوم أنها مترادفة, مع اتفاقهم على أنها محضة لا معاني لها.

وأما تناقضهم فيظهر من وجهين: أحدهما: ادعى البصريون أن أسماء الله تعالى لا اعتبار للسمع في إثباتها, بل يمكن إثباتها بالعقل والقياس, فجعلوا العقل هو الحاكم على ثبوت الأسماء, ثم تناقضوا فنفوا بعض الأسماء الواردة في الكتاب والسنة؛ وأثبتوا سائرها؛ مع أن باب الأسماء واحد؛ فبأي عقل يحكمون بالنفي والإثبات؟!.

---

١ أحمد بن أبي دؤاد الإيادي المعتزلي الجهمي، ولي القضاء في عهد المعتصم، ثم الواثق، أعلن بمذهب الجهمية وحمل السلطان على امتحان الناس بخلق القرآن، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأفتى بقتل الامام أحمد، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، (ج٤/ص١٤١)، سير أعلام النبلاء، (ج١١/ص١٦٩)، لسان الميزان، (ج١/ص١٧١).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين، (ج٢/ص٣٦٣)، الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، (ص ١٤٣).

الثاني: وأما تناقضهم فإن القول بثبوت الأسماء مع تباينها ونفي معانيها تناقض بيِّن, والقول بثبوتها مع ترادفها ونفي معانيها أشد تناقضا, ومن قال إنها متباينة أقرب إلى العقل ممن قال إنها مترادفة.

الرد والمناقشة

تقدم بيان أوجه اختلاف المعتزلة في أسماء الله تعالى, فدل على فساد مذهبهم في الجملة تحت هذا الباب العظيم, وأما تفصيل الرد عليهم, وبيان بطلان مذهبهم فمن أوجه:

أولا: ظهور اختلافهم في إثبات الأسماء الحسنى؛ كتعارضهم في مأخذ أسماء الله الحسنى: فالبغداديون على أن أسماء الله تعالى توقيفية, ولا مدخل للعقل فيها, والبصريون: ليست موقوفة عندهم على السمع, بل يجوز إثباتها بطريق العقل، فهو حاكم على ثبوت الأسماء, ثم تناقضوا فنفوا بعض الأسماء الواردة في الكتاب والسنة؛ وأثبتوا سائرها؛ مع أن باب الأسماء واحد؛ فبأي عقل يحكمون بالنفي والإثبات؟!.

وكذا تعارضهم في المنهج العام في أسماء الله الحسنى؛ فمنهم من ادعى أن أسماء الله تعالى متباينة, وادعى قوم أنها مترادفة, مع اتفاقهم على أنها محضة لا معاني لها. وهذا الاختلاف يدل على بطلان مذهبهم وفساده.

وأما التناقض فيظهر من وجهين:

أحدهما: ادعى البصريون أن أسماء الله تعالى لا اعتبار للسمع في إثباتها, بل يمكن إثباتها بالعقل والقياس, فجعلوا العقل هو الحاكم على ثبوت الأسماء, ثم تناقضوا فنفوا بعض الأسماء الواردة في الكتاب والسنة؛ وأثبتوا سائرها؛ مع أن باب الأسماء واحد؛ فبأي عقل يحكمون بالنفي والإثبات؟!.

الثاني: وأما تناقضهم فإن القول بثبوت الأسماء مع تباينها ونفي معانيها تناقض بيِّن, والقول بثبوتها مع ترادفها ونفي معانيها أشد تناقضا, ومن قال إنها متباينة أقرب إلى العقل ممن قال إنها مترادفة.

ثانيا: وهو أن دعوى أن أسماء الله تعالى ليست توقيفية دعوى باطلة, يردها كتاب الله تعالى, وتردها السنة النبوية.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾, (الأعراف: ١٨٠), وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾, (الإسراء: ١١٠), وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ (طه: ٨), وقال تعالى: ﴿ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ (الحشر: ٢٤)، فقوله: ﴿ ٱلۡأَسۡمَآءُ ﴾ تدل دلالة بينة على أن أسماء الله تعالى توقيفية؛ إذ: (الألف واللام) هي هاهنا المعهودة؛ فالأسماء بذلك لا تكون إلاَّ معهودة, ولا معروف في ذلك إلاَّ ما نصَّ الله تعالى عليه, ومن ادَّعى زيادة على ذلك كُلِّف البرهان على ما ادَّعى, ولا سبيل له إليه, ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله ودعواه[1].

وكذلك قوله: ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ فهذا الوصف يدل على أنه ليس في الأسماء أحسن منها, ولا يقوم غيرها مقامها، " فلا نعدل عمَّا سمَّى به نفسه إلى غيره, كما لا نتجاوز ما وصف به نفسه, ووصفه به رسوله ﷺ إلى ما وصفه به المبطلون المعطلون"[2].

---

(١) انظر: المحلَّى بالآثار, ابن حزم، (ج١/ص٥٠).

(٢) بدائع الفوائد, ابن القيم، (ج١/ص٢٩٥).

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾(الأعراف: ٣٣)وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ (الإسراء: ٣٥)،" فالعقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص, ولأن تسميته تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص"[١].

وأمَّا من السنة: فحديث عبد الله بن مسعود وفيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: " أسألك بكل اسم هو لك, سميت به نفسك" [٢]؛ فالحديث صريح الدلالة على أن أسماء الله تعالى الحسنى هو الذي يسمى بها نفسه[٣].

وهاهنا قاعدة شرعية عقلية ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية تحت هذا الباب؛ وهي أنه يفرق بين باب الأسماء الحسنى, وباب الإخبار؛ فباب الأسماء توقيفي, ولا مدخل للعقل فيه؛ "وإِذَا دُعِيَ لَمْ يُدْعَ إِلَّا بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى, كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ ﴾(الأعراف: ١٨٠), وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْهُ فَهُوَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ؛ فَإِذَا احْتِيجَ فِي تَفْهِيمِ الْغَيْرِ الْمُرَادَ إِلَى أَنْ يُتَرْجَمَ

---

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ص١٣).

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأدعية، (ج٣/ص٢٥٣)، رقم الحديث (٩٧٢)، مسند الامام أحمد، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، (ج٢/ص٤٧)، رقم الحديث (٣٧١٢).

(٣) انظر: شفاء العليل، (ص٢٧٧).

أَسْمَاؤُهُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، أَوْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِاسْمٍ لَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحَرَّمًا"[١]؛ "مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِقَدِيمٍ وَلَا مَوْجُودٍ وَلَا ذَاتٍ قَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ, فَقِيلَ فِي تَحْقِيقِ الْإِثْبَاتِ بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ مَوْجُودٌ وَهُوَ ذَاتٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا, وَقِيلَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ, فَقِيلَ بَلْ هُوَ شَيْءٌ، فَهَذَا سَائِغٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُدْعَى بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: يَا شَيْءُ إِذْ كَانَ هَذَا لَفْظًا يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ وَكَذَلِكَ لَفْظُ: ذَاتٌ, وَمَوْجُودٌ, وَنَحْوُ ذَلِكَ"(٢).

قال ابن القيم: " ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه, فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع" (٣).

ثالثا: وهو أن دعوى إثبات الأسماء دون ما تضمنته من المعاني تناقض ظاهر وبيِّن؛ مخالف للشرع, وللغة والعرف, ومخالف للعقل والحس؛ إذ يلزم من ثبوت الأسماء ثبوت معانيها، يقول ابن عثيمين رحمه الله: "وإنما قيل: بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(يونس: ١٠٧), وقوله﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ ﴾ : (الكهف: ٥٨)؛ فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة,

---

[١] والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، (ج٥/ص٧-٨).

(٢) مجموع الفتاوى، (ج٩/ص٣٠٠-٣٠١).

(٣) بدائع الفوائد، ابن القيم, (ج١/ص٢٨٥-٢٨٦)، وانظر: مدارج السالكين، (ج٣/ص٤١٥).

ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن علم، ولا سميع إلا لمن سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر. وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل" [١].

وأما مخالفتهم للعقل والحس؛ فيقول ابن تيمية: " المعتزلة نفوا الصفات وأثبتوا الأسماء، والمقصود هنا أنّ المعتزلة لمّا رأوا الجهميّة قد نفوا أسماء الله الحسنى، استعظموا ذلك، وأقرّوا بالأسماء,, ولمّا رأوا هذه الطريق توجب نفي الصفات: نفوا الصفات؛ فصاروا متناقضين؛ فإنّ إثبات حيّ، عليم، قدير، حكيم، سميع، بصير، بلا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر: مكابرة للعقل؛ كإثبات مصلٍّ بلا صلاة، وصائمٍ بلا صيام، وقائمٍ بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها" [٢]، ولا تدل على أنها حسنى إلا إذا كانت متضمنة لصفات المدح والكمال, لإن أسماء الله مشتقة من صفاته, فهي أسماء وهي أوصاف, وبذلك كانت حسنى إذ لو كانت مجرد ألفاظ لا معانى فيها لم تكن حسنى ولم تكن دالة على مدح ولا كمال[٣].

رابعا: وهو أن قولهم: إن أسماء الله مترادفة, وقول بعضهم: إنها متباينة, مع نفي معانيها قول متناقض في نفسه كما تقدم, وباطل؛ إذ الصحيح أن يقال:" إن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف؛ أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهى بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص, فالحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله

---

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (ص٨-٩).

(٢) النبوات، ابن تيمية، (ج١/ص٢٦٥).

(٣) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، (ج١/ص ٢٨).

سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا"[١].

خامسا: وهو أنه يلزم على قولهم في أسماء الله أنها ليست دالة على صفات أو معاني: نفي الأسماء وجحدها, وجحدها بعد العلم بها, وثبوت الحجة بها كفر بالله تعالى.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: " لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه أمته لا يسع أحدا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها وصح عن رسول الله القول بها فيما روى عنه العدول, فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر, أما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها وتثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه" [٢].

---

(١)القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (ص٨-٩) بتصرف.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، ابن القيم الجوزية، (ص٩٤)، وانظر: ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي، (ص٢٣).

المبحث الثاني: اختلاف المعتزلة في الصفات

اشتهر عن المعتزلة القول بأنهم من جملة المعطلة الجهمية, الذين ينفون الصفات كلها, سواء كانت ذاتية لازمة, أو اختيارية متعقلة بمشيئة الرب تعالى, إلا أن أول من أدخل نفي الصفات عندهم هو أبو الهذيل العلاف ومن وافقه؛ إذ إن شيوخ المعتزلة الأوائل كواصل بن عطاء, وعمرو بن عبيد وغيرهم ممن كان في زمانهم لم يكونوا يتكلمون في نفي الصفات؛ إذ لم يكن الناس يومئذ قد أحدثوا شيئا من ذلك[١].

وقد حكى ابن المرتضى إجماع المعتزلة على نفي بعض معاني الصفات؛ فقال: " وأما ما أجمعت المعتزلة؛ فقد أجمعوا أن للعالم مُحدِثا قديما قادرا عالما حيا لا لمعان" [٢], وهذا الإجماع إنما هو في الجملة, إذ الاختلاف قائم بينهم, ويظهر ذلك من عدة أوجه:

المطلب الأول: اختلافهم في الإثبات والنفي على وجه العموم:

وهم في ذلك على قولين ظاهرين: القول الأول: وهو القول المشهور عن المعتزلة الذين ينفون الصفات؛ كما حكى ذلك عنهم غير واحد من أهل العلم والمقالات[٣], إلا أنهم يختلفون في طريقة النفي, ولهم في ذلك مسالك مشهورة[٤]:

المسلك الأول: وهو مسلك أكثر المعتزلة, الذين يقرون بأن الله تعالى: حي, عالم, قادر, ويزيد البصريون منهم صفتي السمع والبصر, إلا أنهم يقولون:

---

(١) انظر: شرح الأصبهانية، (ص٤٩٠), ومنهاج السنة النبوية، (ج٨/ص٥).

(٢) المنية والأمل، (ص١٣).

(٣) انظر: مقالات الجبائي، (ص٨٤)، المعتمد في أصول الدين، (ص٢٩٨)، الارشاد، (ص٧٩)، المطالب العالية، (ج٣/ص٢٢٤), ومجموع الفتاوى، (ج٣/ص٨, ٢٠).

٤ انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص١٨٢) هامش رقم (٢).

سميع لذاته لا بسمع, بصير لذاته لا ببصر, حي لذاته لا بحياة, قادر لذاته لا بقدرة, عليم لذاته لا بعلم, وأما كونه متكلما مريدا؛ فيجعلونها من باب المخلوقات المنفصلة عنه, وكذا المريد يجعلون الإرادة مخلوقة لا في محل. يقول أبو الحسن الأشعري بقوله: " فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة, وبعض الزيدية: إنَّ الله عالمٌ قادرٌ حيٌّ بنفسه, لا بعلم وقدرة وحياة"(١).

وقال ابن تيمية: "وأما المعتزلة فيقتصرون على أنه حي، عالم، قادر، وقد يزيد البصريون الإدراك كالسمع والبصر، وأما كونه متكلما ومريدا فهذا عندهم من باب المفعولات لا من باب الصفات؛ إذ معنى كونه متكلما عندهم أنه خلق كلاما في غيره كسائر ما يخلقه من المخلوقات, بخلاف كونه حيا عالما قادرا، أو مدركا عند البصريين؛ فإن ذلك يثبت له لذاته سواء خلق شيئا أو لم يخلقه؛ ولهذا كان عام التعلق، لا يختص بمعلوم دون معلوم، كما تختص الإرادة والكلام بمراد دون مراد، ومأمور دون مأمور" (٢).

يقول القاضي عبد الجبار: " فاعلم أن تلك الصفة التي تقع بها الخلاف والوفاق يستحقها لذاته, وهذه الصفات الأربع, التي هي كونه قادراً, عالماً, حياً, موجوداً لما هو عليه في ذاته, ومدركاً لكونه حياً, بشرط وجود المدرك, وكونه مريداً كارهاً, بالإرادة والكراهة المحدثتين الموجودتين لا في محل" (٣)

---

(١) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٣٥).

(٢) شرح الأصبهانية، (ص٤٧٣).

(٣) شرح الأصول الخمسة، (ص١٢٩)، وانظر: الفائق في أصول الدين، (ص١٠٨).

ونقل القاضي عن شيخهم الأول أبي علي الجبائي أنه كان يقول: إن الباري تعالى عالم لذاته، قادر حي لذاته، أي لا يقتضي كونه عالما صفة هي علم أو حالا توجب كونه عالما(١).

المسلك الثاني: وهو المسلك المشهور عن أبي الهذيل العلاف[٢]؛ ومن وافقهم من أتباعه؛ الذين يجعلون الصفة عين الصفة الأخرى, ويجعلون الصفة عين الموصوف, كما هو مذهب الفلاسفة؛ حيث يقولون: إن الله عالم بعلم, وعلمه ذاته, قادر بقدرة, وقدرته ذاته, حي بحياة وحياته ذاته(٣)، وهو في الحقيقة نفي للصفة ونفي للذات.

وبناء على هذا القول ذكر أبو الحسين الخياط أن أبا الهذيل كان يقول: إن علم الله هو الله (٤), وهذا عين مذهب الفلاسفة الذين ينفون الكثرة في ذات الله تعالى, لأنها تناقض التوحيد عندهم, ولهذا ذكر أبو الحسن الأشعري أن أبا الهذيل أخذ قوله في الصفات من أرسطاليس، وذلك أن أرسطاليس قال في بعض كتبه: "إن الباري علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، بصر كله، فحسن اللفظ من عند نفسه وقال: علمه هو هو وقدرته هي هو" (٥).

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص١٢٩، ١٨٢).

[٢] محمد بن الهذيل، البصري، أبو الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة ومقرر طريقتهم ، شيخ الاعتزال ومقدم الطريقة والمناظر عليها، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل تلميذ واصل بن عطاء، كان له اطلاع كبير على الفلسفة، صنف الكتب الكثيرة في المذاهب، يعد من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، و تنسب إليه فرقة الهذيلية، ، توفي سنة٢٣٥هـ. انظر: المنية والأمل، (ص٤٣-٤٧)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، (ص٢٥٤-٢٦٤).

(٣) انظر: مقالات البلخي، (ص٢٥٠)، شرح الأصول الخمسة، (ص١٨٣)، المقالات الاسلاميين، (ج٢/ص٣٦٣-٣٦٤)، والملل والنحل، (ج١/ص٤٩).

(٤) انظر: الانتصار، (ص٩٤-٩٥).

(٥) مقالات الإسلاميين, (ج٢/ص٣٦٤).

يقول الشهرستاني إن أبا الهذيل "إنما اقتبس رأيه في الصفات من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بها، بل هي ذاته" (١).

والفرق بين قول أبي الهذيل العلاف, ومن وافقه, وقول جمهور المعتزلة أن الذين قالوا إن الله عالم بذاته لا يعلم قد نفوا الصفة، أما أبو الهذيل فإنه أثبت صفة هي بعينها ذات(٢), وكلاهما يصب في مرض التعطيل والنفي.

المسلك الثالث: وهو مسلك المثبتين للمعاني, من المعمرية أصحاب المعاني أتباع معمر بن عباد[٣], فمذهبهم قائم على أن الله تعالى عالم بعلم, وأن علمه كان لمعنى, والمعنى كان لمعنى، لا إلى غاية، وكذلك قوله في سائر الصفات(٤), وهذا القول مبني عن قاعدة عقلية عندهم في الأعراض؛ وهو أن كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام به, فالحركة مثلا إنما خالفت السكون، لا بذاتها؛ بل بمعنى أوجب المخالفة(٥).

وكان يرى أن كل نوع من الأعراض في كل جسم لا يتناهى أبدا في العدد، ولذا قال: "إذا كان المتحرك متحركا بحركة قامت به، فتلك الحركة اختصت

---

(١) الملل والنحل، (ج١/ص٥٠).

(٢) الملل والنحل، (ج١/ص٥٠).

٣ معمر بن عباد السلمي، أبو عمرو، من معتزلة البصرة، من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول بفي الصفات ونفي القدر، عد من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٥٠)، طبقات المعتزلة، (ص٢٦٦)، الملل والنحل، (ج١/ص٦٥-٦٧)، لسان الميزان، (ج٦/ص٧١).

(٤) انظر: مقالات البلخي، (ص١٦٤)، مقالات الاسلامين، (ج٢/ص٣٦٥-٣٦٦).

(٥) انظر: مقالات البلخي، (ص١٦٤)، الملل والنحل، (ج١/ص٦٧).

بمحلها لمعنى سواها؛ وذلك المعنى أيضا يختص بمحله لمعنى سواه, وهكذا إلى ما لا نهاية"[١].

وسبب قوله بذلك: أنه لما وجد جسمين ساكنين أحدهما يلي الآخر، ثم وجد أحدهما: قد تحرك دون صاحبه كان لا بد عنده من معنى حله دون صاحبه من أجله تحرك؛ وإلا لم يكن بالتحرك أولى من صاحبه، فإذا كان هذا حكما صحيحا، فلا بد أيضا من معنى حدث له حلت من أجله الحركة في أحدهما دون صاحبه؛ وإلا لم يكن حلولها في أحدهما أولى من حلولها في الآخر، وكذلك إن سئل عن ذلك المعنى لم كان علة لحلول الحركة في أحدهما دون صاحبه؟ قال لمعنى آخر، وكذلك أيضا إن سئل عن ذلك المعنى الآخر، كان جوابه فيه كجوابه فيما قبله[٢].

المسلك الرابع: وهو مسلك المثبتين للأحوال, أتباع أبي هشام الجبائي[٣], وهي ما يسمونها بالعالمية, والقادرية, ونحوها, وقد عرفها المتكلمون بأنها: بأنها صفة إثباتية لموجود, لا موجودة ولا معدومة؛ ولا معلومة ولا مجهولة, ولا قديمة ولا محدثة, فيقولون مثلا: إن الله تعالى علماً وعالمية, وعالميته معنى زائد على علمه, وأن له قدرة وقادرية, وقادريته زائدة على قدرته, وهكذا في باقي الصفات[٤].

---

(١) الفرق بين الفرق، (ص١٣٧-١٣٨).

(٢) الانتصار، (ص٨١).

[٣] عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو هاشم، شيخ المعتزلة، أخذ الاعتزال عن أبيه أبو علي، من الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة، مات سنة ٣٢١هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٧٩-٨٢)، طبقات المعتزلة، (ص٣٠٤-٣٠٨).

(٤) انظر: المعتمد في أصول الدين، (ص١٨٢)، الفائق في أصول الدين، (ص١٠٨/١١٧،)، الإرشاد، (ص٨٠).

وقولهم: هو عالم لذاته؛ بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا, وإنما تعلم الصفة على الذات؛ لا بانفرادها, أي هي على حيالها لا تعرف كذلك, بل مع الذات تعلم، وتعرف بعلاقتها بها فقط، فقد يعلم الشيء مع غيره, فكونه عالما قادر حيا...هي: أحوال معللة بالعلم والقدرة والحياة, والحال هي: صفة وراء كونه ذاتا؛ أي المفهوم منها غير المفهوم من الذات[1]. وكان يقول: "إن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها أنها حالة مع المعلوم الآخر، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري – عز وجل – في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، كما أن مقدوراته لا نهاية لها"[2].

وقال أيضا: إذا قلنا: إن الله عالم أثبتنا لله حالة خاصة هي العلم، وهي وراء كونه ذاتا، وإذا قلنا: إن الله قادر أثبتنا لله حالة خاصة هي القدرة، وهي وراء كونه ذاتا، وهكذا في سائر الصفات، وتأتي فوق هذه الأحوال حال أخرى عامة توجبها كلها[3].

وتعليل كونها لا موجودة ولا معدومة؛ بناء على أن أبا هاشم كان يرى أن المعدوم شيء، فإذا قال: إن الأحوال موجودة أو معدومة أثبتها أشياء أو ذواتا, وتعليل كونها لا معلومة ولا مجهولة؛ بناء على أن أبا هاشم لو قال ذلك للزمه أن يثبتها أشياء أيضا، لأن من رأيه أنه لا يعلم إلا ما يكون شيئا، ولا قال إنها متغايرة؛ لأن التغير لا يقع إلا على الأشياء والذوات[4]؛ أما تعليل

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١٨٢).

(٢) الفرق بين الفرق، (ص١٨٢).

(٣) الفائق في أصول الدين، (ص١٠٨)، الملل والنحل، (ج١/ص٨٢)، نهاية الإقدام،(ص١٢٧-١٢٨).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١٨٢).

كونها لا قديمة ولا محدثة، أنها لو كانت قديمة لشاركت الذات الإلهية في القدم، ولو كانت محدثة، لكان الله تعالى محلا للحوادث[١].

وإنما ألجأ أبا هاشم إلى القول بالأحوال سؤال ورد من "قدماء المعتزلة عن العالم منا هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه أو لعلة؟، وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد, وبطل أن تكون مفارقته إياه لا لنفسه ولا لعلة؛ لأنه لا يكون حينئذ بمفارقته له أولى من آخر سواء, فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالما لمعنى ما، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة فارقة بها فزعم أنه إنما فارقه لحال كان عليها"[٢].وممن نصر القول بالأحوال القاضي عبد الجبار[٣].

وممن أنكر القول بالأحوال من شيوخ المعتزلة الكبار: أبو علي الجبائي، والبغدادية عامة[٤].

قال أبو علي الجبائي: "إن الباري تعالى عالم لذاته، قادر حي لذاته، أي لا يقتضي كونه عالما صفة هي علم, أو حالا توجب كونه عالما"[٥].

القول الثاني: وهو القول المشهور عن أبي الحسين البصري[٦] –أحذق متأخري المعتزلة– وهو أنه يثبت كون الله تعالى حيا عالما قادرا, ويفرق بين معاني

---

(١) المعتزلة، (ص٧٠).

(٢) الفرق بين الفرق، (ص١٨٠–١٨١).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص١٢٩، ١٨٢).

٤ انظر: الفائق في أصول الدين، (ص١١٧).

(٥) شرح الأصول الخمسة، (ص١٢٩، ١٨٢)، نهاية الإقدام،(ص١٢٧).

٦ محمد بن علي بن الطيب، البصري، أبو الحسين، أخذ الاعتزال عن القاضي عبد الجبار الهمذاني، كان جدلا حاذقا، من الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة، من أهم كتبه: المعتمد، و غرر الأدلة، توفي سنة ٤٣٦هـ. انظر ترجمته: المنية والأمل، (ص٩٩)، سير أعلام النبلاء، (ج١٧/ص٥٨٧).

هذه الصفات, بل ويثبت كون العلم يتجدد بتجدد المعلومات, وهذا مبني على إثبات الصفات الاختيارية, بل وبعض أصحابه من حذاق المعتزلة نصر القول بعلو الله ومباينته لخلقه بالأدلة العقلية[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " فأحذق متأخري المعتزلة هو أبو الحسين البصري، ومن عرف حقيقة كلامه علم أنه يوافق على إثبات كونه حياً عالما قادراً، وعلى أن كونه حيا ليس هو كونه عالما، وكونه عالما ليس كونه قادرا"[(٢)].

وأما عن تغير العلم عند تغير المعلوم؛ فيقول الرازي-وقد رجحه هو أيضا-: " قد ذكرنا أن المذهب الصحيح في هذا الباب هو قول أبي الحسين البصري؛ وهو أنه يتغير العلم عند تغير المعلوم" [(٣)].

وقال أيضا: "وأما أبو الحسين البصري فقد صرح بأن علم الله يتغير عند تغير المعلومات, وأن تلك العلوم تحدث في ذات الله تعالى" [(٤)].

ويقول ابن تيمية: "وهو أيضاً يقول -يعني أبا الحسين البصري-: إنه سبحانه مع علمه بما سيكون فإنه إذا كان يعلمه كائناً فعالميته متجددة" [(٥)].

وهذا المذهب مبني على إثبات الصفات الاختيارية, وهي ما تسمى بمسألة حلول الحوادث عند المتكلمين, وقد ذكر الرازي أن القول بذلك يلزم جميع الطوائف, بما فيهم المعتزلة[(٦)], ونقل ابن تيمية كلامه في مواضع من كتبه

---

(١) انظر: الرياض المونقة، (ص٢٨٩).

(٢) درء التعارض، (ج٤/ص٢٨٣).

(٣) المطالب العالية من العلم الإلهي، الرازي، (ج٣/ص٢٠٤).

(٤) المطالب العالية، (ج٢/ص١٠٧).

(٥) درء التعارض، (ج٤/ص٢٨٣).

(٦) انظر: الأربعين في أصول الدين، الرازي، (ج١/ص١٦٤)، والمطالب العالية، (ج٢/ص١٠٧).

كالمقر له فيما ذكره من أن إثبات الصفات الاختيارية تلزم جميع طوائف النفاة[١].

وأما عن صفة العلو, فقد تقدم الإشارة إلى أن بعض حذاق المعتزلة من أصحاب أبي الحسين البصري يثبت كذلك العلو, وهو من الصفات العقلية الخبرية, وفي ذلك يقول ابن تيمية: "وبعض حذاق المعتزلة نصر القول بعلو الله ومباينته لخلقه بالأدلة العقلية، وأظنه من أصحاب أبي الحسين" [٢].

المطلب الثاني: اختلاف المعتزلة في بعض الصفات المشهورة على وجه التفصيل: هناك بعض الصفات المشهورة التي اختلف فيها المعتزلة فيما بينهم, وظهرت أقوالهم فيها وتعددت, وقد اعتنى أهل المقالات بذكرها ونقلها في مصنفاتهم, فحسن التفصيل فيها وإفراد القول فيها, وبيان اختلافهم فيها, وهي على النحو التالي:

أولا: اختلاف المعتزلة في صفة الإرادة: قد تقدم ذكر مجمل اختلافهم في إثبات الصفات عموما, ومما يدخل في ذلك صفة الإرادة, وأما على وجه التفصيل فإن المعتزلة قد اختلفوا في الإرادة على قولين ظاهرين:

القول الأول: وهو قول معتزلة البصرة الذين يقولون: إن الله تعالى مريد بإرادة محدثة لا محل, وكان أبو الهذيل العلاف هو أول من اشتهر عنه القول بذلك, ثم تبعه معتزلة البصرة بعد ذلك, وصار هذا القول من الأقوال المشهورة المضافة إليهم[٣].

---

(١) انظر: درء التعارض، (ج٢/ص٢٠٧)و(ج٤/ص٢٣)و(ج٩/ص١٨٩), ومجموع الفتاوى(ج٦/ص٢٤٠).

(٢) درء التعارض، (ج٤/ص٢٨٣).

(٣) انظر: المعتمد في أصول الدين، (ص٢٤٠)، الملل والنحل(ج١/ص٤٤-٤٥٩), وشرح الأصبهانية، (ص٢٣-٢٤, ٤٧٣), ومجموع الفتاوى، (١٣/٣٠٠).

يقول القاضي عبد الجبار:" واعلم أنه تعالى مريد عندنا بإرادة محدثة موجودة لا في محل"(١).

ويقول أيضا: "وقال شيخنا أبو علي، وأبو هاشم -رحمهما الله- ومن تبعهما أنه تعالى مريد في الحقيقة، وأنه يحصل مريداً بعد ما لم يكن إذا فعل الإرادة، وأنه يريد بإرادة محدثة، ولا يصح أن يريد لنفسه ولا بإرادة قديمة، وأن إرادته توجد لا في محل"(٢).

وهذه الإرادة المحدثة لا في محل, هي عندهم قديمة, ويخصص الله بها الأشياء بالوجود دون العدم(٣)؛ فالبصريين يثبتون إرادة محدثة لا في محل؛ محدثة لأنها لا يصح أن تكون قديمة بقدم الذات فتتعدد القدماء, ولا قديم إلا الله تعالى, وموجودة لا في محل؛ لأنها لو وجدت في محل؛ لكانت متعلقة بالذات, وهي عندهم زائدة على الذات.

القول الثاني: وهو قول معتزلة بغداد الذي ينفون الإرادة ولا يثبتونها مطلقا, ويتأولونها: إما أن الله مريد بمعنى انه عالم بأفعال نفسه أو أنه مريد لأفعال غيره أي أنه آمر بها، وهذا يبين أن الإرادة عند معتزلة بغداد ليست بعرض بينما هي عند معتزلة البصرة عرض حادث لا في محل. وقد قال بهذا القول أيضا بعض رؤوس معتزلة البصرة؛ مخالفين بذلك قول أصحابهم البصريين؛ وعلى رأسهم: إبراهيم النظام[٤][٥].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، (ص ٤٤٠).

(٢) المغني، (ج٦/ص٣).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١٠٩)، أصول الدين، (ص٨٦).

٤ انظر: مقالات البلخي، (ص٢٥٥)، المغني، (ج٦/ص٣)، شرح الأصول الخمسة، (ص٤٣٤)، المعتمد، (ص٢٤٠).

٥ إبراهيم بن سيار بن هاني، البصري، أبو إسحاق النظام، من رؤوس المعتزلة، ابن اخت أبو الهذيل وعنه أخذ الاعتزال، ، كان سيء السيرة، وكثير الوقيعة في أهل الحديث، أول

يقول القاضي عبدالجبار: "وقال إبراهيم النظام: إن إرادة الله تعالى إنما هي فعله أو أمره أو حكمه"(١). وقال أيضا: "...وقد خالفنا في ذلك شيخنا أبو القاسم البلخي والنظام, وقالا : إننا إذا قلنا إنه تعالى مريد لفعل نفسه فمرادنا أنه يفعله لا على وجه السهو والغفلة, وإذا قلنا إنه مريد لفعل غيره فغرضنا أنه آمر به ناء عن خلافه, فلم يثبت معنى هذه الصفة في القديم تعالى البته"(٢).

ثانيا: اختلاف المعتزلة في صفتي السمع والبصر: تعتبر صفتي السمع والبصر من أشهر الصفات وأظهرها التي تكلم فيها المتكلمون عموما, وقد اختلف فيها المعتزلة فيما بينهم, واختلافهم فيها مبني على قولهم في الصفات, وهم في ذلك على أربعة أقوال, ثلاثة منها مشهورة, والرابع غير مشهور:

القول الأول: وهو قول أبي علي الجبائي وابنه أبو هاشم, ومن وافقهما من معتزلة البصرة, وهو إطلاق القول بأن الله تعالى سميع بصير, وأنه لم يزل سميعا بصيرا, والمعنى: أنه سميع بصير لنفسه, ويتأولونهما بأنه حي لا آفة به تمنعه من إدراك المسموع والمرئي إذا وجدا؛ بناء على أن الحي إذا سلمت نفسه عن الآفة سمي سميعا بصيرا(٣).

من نفى القياس والاجماع، من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر: المنية والأمل،(ص٤٧-٤٨) ،الفرق بين الفرق، (ص١١٣-١٣٥).

(١) المغني، (ج٦/ص٣).

(٢) شرح الأصول الخمسة، (ص٤٣٤).

(٣) انظر: المعتمد في أصول الدين، (ص٢١٢)، (ص٢٢١-٢٢٣)، الفائق في أصول الدين، (ص٧٥)، أصول الدين، (ص٩٦-٩٧), نهاية الأقدام، (ص١١٩-١٢٠)، الارشاد، (ص٧٢)، شرح الأصبهانية، (ص٤٧٣).

يقول ابن تيمية: "وطائفة من المعتزلة البصريين، بل قدماؤهم على ذلك، ويجعلونه سمعيا بصيرا لنفسه، كما يجعلونه عالما قادرا, وإثبات ذلك كإثبات كونه متكلما، بل هو أقوى من بعض الوجوه؛ فإن المعتزلة البصريين يثبتون مدركا، مثل كونه عليما قديرا، بخلاف كونه متكلما، فإنه من باب كونه خالقا"(١).

ويقول ابن منتويه٢: "والذي يبين أن الحياة غير متعلقة...-إلى أن قال-: فإذا صح أن لا متعلق لهذه الصفة، كان أخص ما يذكر في توابعها كونه سميعاً بصيراً، لأنه من حكم كونه حياً، ألا ترى أن معناه أنه حي لا آفة به..."(٣).

وقولهم هذا في السمع والبصر مبني على أصل مذهبهم في الصفات؛ وهو أن الله تعالى سميع لذاته, وبصير لذاته, كما أنه عالم لذاته, فرجع قولهم إلى نفي حقيقة السمع والبصر, وأنه يسمع بلا سمع, ويبصر بلا بصر؛ بناء على نفي قيام الصفات بذات الرب تعالى؛ لأنه حوادث والله منزه عن الحوادث.
ومع إطلاقهم القول -في الجملة- بأن الله تعالى لم يزل سميعا بصيرا, إلا أنه حكي عن أبي علي الجبائي أنه كان يمنع من إطلاق القول بأن الله تعالى لم يزل سامعا باصرا؛ ومن أن يكون لم يزل يسمع؛ لأن ذلك يقتضي عنده قدم المسموعات والمبصرات, وأنها لم تزل موجودة, وهذا بناء على أن القول بأن

---

(١) شرح الأصبهانية، (ص٥٠٩).

٢الحسن بن أحمد بن منتويه، أبو محمد، صاحب القاضي عبد الجبار، وقد أخذ عنه كثير من الآراء، ذكره ابن المرتضي في الطبقة الثانية عشر من طبقات المعتزلة وهم طبقة أصحاب القاضي عبد الجبار، من مؤلفاته: المحيط في أصول الدين، والتذكرة في لطيف الكلام. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص١٠٠)، طبقات المعتزلة، (ص٣٨٩).

(٣) المجموع المحيط بالتكليف، (ج١/ص١٣٦).

الله لم يزل سميعا بصيرا لا يقتضي وجود المسموع والمُبْصَر, ومثَّل له بالنائم الذي يصح أن يقال عنه سميع بصير, وإن لم يكن بحضرته مسموع مبصر, بخلاف القول بأن النائم سامع مُبصِر.

يقول أبو الحسن الأشعري: "وقال الجبائي: لم يزل الله سميعا بصيرا, وامتنع من أن يكون لم يزل سامعا مبصرا, ومن أن يكون لم يزل يسمع؛ لأن سامعا مبصرا يعدى إلى مسموع ومبصر, فلما لم يجز أن تكون المسموعات والمبصرات لم تزل موجودات, لم يجز أن يكون لم يزل سامعا مبصرا, وسميع بصير لا يعدى –زعم– إلى مسموع ومبصر؛ لأنه يقال للنائم سميع بصير, وإن لم يكن بحضرته ما يسمعه ويبصره, ولا يقال للنائم إنه سامع مبصر"[(١)].

القول الثاني: وهو قول الهذيلية أتباع أبي الهذيل العلاف؛ إذ يطلقون القول بأن الله سميع, ومرادهم: إثبات سمع هو الله, مع نفي الصمم, وكذا يطلقون القول بأن الله بصير, ويقولون: هو إثبات بصر هو الله, مع نفي العمى.

يقول أبو الحسن الأشعري: "ومن ثبت من المعتزلة علم البارئ هو البارئ, وأن معنى قوله: عالم إثبات علم هو الله, وأنفي عن الله جهلا, فكذلك يقول في سمعه وبصره؛ وأن معنى قوله سميع أنِّي أثبت سمعا هو الله, وأنفى عن الله الصمم, وأن معنى قوله بصير أنِّي أثبت بصرا هو الله, وأنفي عن الله العمى"[(٢)].

---

(١) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٣).
(٢) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٢).

وقد حكى جعفر بن حرب[١] عن أبي الهذيل العلاف في أنه يقول: "لا أقول إن الله لم يزل سميعا بصيرا, لا على أن يسمع ويبصر؛ لأن ذلك يقتضي وجود المسموع والمبصَر", وتعقب الأشعري هذه الحكاية بقوله: "وأظن الحاكي هذا عن أبي الهذيل كان غالطا"(٢).

القول الثالث: وهو قول معتزلة بغداد, ومن وافقهم من رؤوس معتزلة البصرة, الذين ينفون حقيقة صفتي السمع والبصر, ويتأولونهما بالعلم, ويقولون: إن معنى كونه تعالى سميعاً بصيراً؛ أنه عالم بالمسموعات والمبصرات، ليس زائدا على كونه عالما بالمعلومات, ويقول البلخي[٣] ومن وافقه: إن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى: أنه يعلم نفسه وغيره[٤]

ومنهم من يطلق القول بأن الله تعالى: لم يزل سميعا بصيرا, ويتأولونه بالعلم, ومنهم من يمنع من إطلاق القول بأن الله تعالى لم يزل سميعا بصيرا, ويمنع من إطلاق القول بأن الله تعالى لم يزل سامعا باصرا؛ لأن ذلك يقتضي

---

١ جعفر بن حرب الهمذاني، أبو الفضل، من كبار معتزلة بغداد، ، أخذ الاعتزال عن أبي الهذيل العلاف، ويعد من الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ٣٠٦هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٦٢-٦٥)، طبقات المعتزلة، (ص٢٨١-٢٨٢)، الفرق بين الفرق، (ص١٥٣)، لسان الميزان، (ج٢/ص١١٣).

(٢) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٢)..

٣ عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، أبو القاسم الكعبي، من كبار معتزلة بغداد، لأخذه عن الخياط ولنصرته لمذهب البغداديين، يعد من الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة، وتنسب إليه فرقة الكعبية من المعتزلة، من مؤلفاته: عيون المسائل، توفي سنة ٣١٩هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٧٤-٧٥)، طبقات المعتزلة، (ص٢٩٧-٢٩٨)، الفرق بين الفرق، (ص١٢٥-١٢٦)، الملل والنحل، (ج١/ص٧٦-٧٨).

٤ انظر: المعتمد في أصول الدين، (ص٢١٣)، الفائق في أصول الدين، (ص٧١).

عندهم وجود المسموع والمبصر, ووافقهم على هذا القول بعض رؤوس معتزلة البصرة, كإبراهيم النظام, وعباد بن سليمان, وغيره(١).

يقول القاضي عبد الجبار: "أما عند مشايخنا البغداديين هو أنه تعالى مدرك للمدركات على معنى أنه عالما بها"(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري: "فقال الإسكافي[٣] والبغداديون من المعتزلة إن الله لم يزل سميعا بصيرا, سامعا مبصرا يسمع الاصوات والكلام, ومعنى ذلك انه يعلم الاصوات والكلام وان ذلك لا يخفى عليه لأن معنى سميع وبصير عنده وعند من وافقه أنه لا تخفى عليه المسموعات والمبصرات"(٤).

وقد حكى الأشعري عن أبي علي الجبائي أنه كان يقول: "إن القول في الله إنه بصير على وجهين: أحدهما: يقال بصير بمعنى عليم؛ كما يقال رجل بصير بصناعته؛ أي عالم بها والثاني: بصير بمعنى أنا نثبت ذاته, ونوجب أنه بخلاف مالا يجوز أن يبصر, وندل على أن المبصرات اذا كانت ابصرها ونكذب من زعم أنه أعمى"(٥).

وقد ذكر الشهرستاني أن من قال من المعتزلة إنه سميع بصير لذاته فمذهبه مذهب البلخي لا غير, ومن قال منهم: إن المعنى بكونه سميعا بصيرا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٢)، الفرق بين الفرق، (ص١٦٦), نهاية الاقدام، (ص٣٣٠)، الارشاد، (ص٧٢).

(٢) شرح الأصول الخمسة، (ص١٦٨).

٣ محمد بن عبد الله الأسكافي، أبو جعفر، من كبار معتزلة بغداد، أخذ الاعتزال عن جعفر بن حرب وكان تلميذ له، ويعد من الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل، (ص٦٦)،طبقات المعتزلة، (ص٢٨٥).

(٤) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٣).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٣).

أنه حي لا آفة به, فمذهبه بخلاف مذهب البلخي, وهو الذي صار إليه الجبائي وابنه[١].

وممن قال بهذا القول من معتزلة البصرة: إبراهيم النِّظام؛ فكان يقول:" إن كون الإله سامعاً؛ إنما يفيد كونه عالماً بالمسموع"[٢], وذكر البغدادي أن البلخي قد تبع النظامَ في قوله: إن الله تعالى لا يرى شيئا في الحقيقة, و زعم أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره؛ إلا على معنى علمه بنفسه، وبغيره[٣].

ومثله عباد بن سليمان, فكان يقول: "لا أقول إن الباري لم يزل سميعا بصيرا؛ لأن ذلك يقتضي وجود المسموع والمبصر, ولأن القول بأن الله سميع إثبات اسم لله, ومعه علم بمسموع, والقول بصير إثبات اسم لله ومعه علم بمبصر, وكان يقول السميع لم يزل, وسميع لم يزل, قال: ولا أقول لم يزل السميع, ولا أقول لم يزل سميعا" [٤].

وشبهة القوم -كما هي منقولة عن البلخي-: "أن الذى يجده الانسان من نفسه إدراكه للمسموع والمبصر بقلبه وعقله, ولا يحس بصره بالبصر, بل يحس المبصر ويسمع المسموع، وذلك هو العلم حقيقة, ولما كان ذلك العلم لا يحصل إلا بوسائط بصره سمى كل من السمع و البصر حاسة, وإلا فالمدرك هو العالم, و إدراكه ليس زائداً على علمه، والدليل على ذلك: أن من علم شيئا بالخبر ثم رآه بالبصر، وجد أن شعور النفس بهما في الحالتين واحدة، فهو لا

(١) انظر: نهاية الاقدام، ، (ص٣٣٠).

(٢) أصول الدين، (٩٦).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق، (ص١٦٦).

(٤) مقالات الإسلاميين، (ج١/ص١٤٢).

يجد فرقا إلا في الجملة والتفصيل, والعموم والخصوص، وليس فرق جنس وجنس، أو نوع ونوع"[(١)].

ويقولون أيضا: "إن القديم لو حصل مدركاً بعد أن لم يكن مدركاً لوجب أن يكون مدركاً بإدراك, كما أن الجسم لو تحرك بعد أن لم يكن متحركاً وجب أن يكون متحركاً بحركة, وذلك محال"[(٢)].

القول الرابع: وهو من الأقوال غير المشهورة, وهو أن المعنى بكونه سميعا بصيرا: حالة زائدة على كونه حيا، وعلى كونه عالما، وهذان الوصفان أي كونه سميعا بصيرا لا يرجعان إلى الإدراك ولا إلى العلم, وهذا القول قول أبي القاسم الواسطي[٣]، ونسبه له أبو القاسم البستي[٤], ونسبه أبو المعالي الجويني إلى قدماء معتزلة البصرة[٥].

وجه الاختلاف: مما تقدم بيانه ونقله من أقوال وآراء في اختلاف المعتزلة في الصفات, يظهر وقوعهم في التعارض والتناقض.

أما تعارضهم فيظهر من ثلاثة أوجه رئيسة:

---

(١) نهاية الاقدام،(ص٣٣٢)، بتصرف يسير.

(٢) شرح الأصول الخمسة، (ص١٧٢).

٣ لم اقف له على ترجمة، وقد ذكره أبو نصر السجزي ضمن أعلام المعتزلة وذلك في رسالته لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، (ص٢٢٢).

٤ إسماعيل بن علي بن أحمد البستي، أبو القاسم، زيدي معتزلي، أخذ عن القاضي عبد الجبار الهمذاني، من مصنفاته: الباهر على مذهب الناصر، المراتب في مناقب أهل البيت، الاكفار، توفي سنة ٤٢٠هـ. انظر ترجمته في: أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام عباس الوجيه، (ص٢٤٧-٢٤٨).

٥ انظر: الارشاد، (ص٧٢)، البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، أبو القاسم البستي، (ص٩).

أحدها: تعارضهم في إثبات بعض الصفات على وجه العموم؛ فمذهب أبي الحسين البصري المعتزلي على القول بثبوت بعض الصفات كالعلم والقدرة والحياة, ومذهب البصريين على القول بها كذلك من حيث الإقرار الظاهري, ويقابلهم مذهب معتزلة بغداد وهم أشد غلوا في البدعة والنفي, فنفوا هذا الصفات ولم يثبتوها.

الثاني: اختلافهم في ثبوت الأحوال؛ فمنهم من أثبتها كما هو المشهور من مذهب أبي هاشم, ومن وافقه كالقاضي عبد الجبار, ومنهم من نفاها كما هو مذهب شيخهم الأول: أبي علي الجبائي, ومن وافقه، والبلخي وعامة معتزلة بغداد.

الثالث: اختلافهم في الصفات المشهورة: كالسمع والبصر, والإرادة, فمنهم أثبتها وأرجعها للذات؛ فقال سميع لذاته, بصير لذاته, وهكذا, ومنهم من فسر السمع والبصر بالعلم, ومنهم من أثبت الإرادة, لكن قال بحدوثها لا في محل, ومنهم من جعل الصفة هي عين الصفة الأخرى, وجعلها عين الباري تعالى, كما هو المشهور من مذهب الهذيلية.

وأما تناقضهم فيظهر من ثلاثة أوجه:

أحدها: تناقض معتزلة البصرة الذين أطلقوا القول بأن الله تعالى موصوف بالعلم, والقدرة, والحياة, والسمع, والبصر, إلا أنه عليم لذاته بلا علم, قدير لذاته بلا قدرة, حي لذاته بلا حياة, سميه لذاته بلا سمع, بصير لذاته بلا بصر؛ إذ هذا القول مما يقتضي نفي تلك الصفات.

الثاني: تناقض معتزلة البصرة في قولهم: إن الله مريد بإرادة محدثة لا في محل؛ إذ يقتضي هذا القول قيام الصفات في غير المحل القائمة به؛ وهذا من أظهر التناقض والاضطراب.

الثالث: تناقض و اضطراب معتزلة بغداد في تأويلهم لصفتي السمع والبصر بالعلم؛ إذ المعلوم بضرورة العقل والشرع أن لكل صفة معنى خاص, وإن كان العلم أعم منهما.

الرد والمناقشة

مما تقدم نقله وبيانه من اختلاف المعتزلة في الصفات على وجه العموم, وفي بعضها على وجه التفصيل, يظهر منه فساد وبطلان مذهبهم في الجملة؛ وبناء على ذلك فالرد عليهم ومناقشتهم من وجوه:

أولا: وهو أن اختلافهم فيما بينهم في الصفات مما يدل على بطلان مذهبهم وفساده؛ كتعارضهم في أصل بعض الصفات على وجه العموم؛ فمذهب أبي الحسين البصري وهو أحذق المعتزلة على القول بثبوت بعض الصفات, وفي ذلك حجة ظاهرة على أصحابه النفاة.

وكتعارضهم في ثبوت الأحوال؛ فمنهم من أثبتها كما هو المشهور من مذهب أبي هاشم, ومن وافقه, ومنهم من نفاها كما هو مذهب شيخهم الأول: أبي علي الجبائي, ومن وافقه, وفيه حجة ظاهرة للنافي على المثبت.

وكتعارضهم في بعض الصفات على وجه التفصيل؛ مثل اختلافهم في السمع والبصر؛ فمنهم من تأولها بالعلم, ومنهم من قال هو سميع بلا سمع, بصير بلا بصر.

وكتعارضهم في الإرادة ؛ فمنهم من نفاهما أصلا, ولم يثبت لله تعالى إرادة, ومنهم من اثبتها لكن قال بإرادة محدثة لا في محل.

وأما تناقضهم فكتناقض معتزلة البصرة الذين أطلقوا القول ببعض الصفات, فقالوا هو موصوف بالعلم, والقدرة, والحياة, والسمع, والبصر, إلا أنهم فسروها بما يقتضي تعطيلها, فقالوا: عليم لذاته بلا علم, قدير لذاته بلا

قدرة, حي لذاته بلا حياة, سميه لذاته بلا سمع, بصير لذاته بلا بصر؛ إذ هذا القول مما يقتضي نفي تلك الصفات.

وكذا تناقضهم في الإرادة, وقولهم: إن الله مريد بإرادة محدثة لا في محل؛ إذ يقتضي هذا القول قيام الصفات في غير المحل القائمة به؛ وهذا من أظهر التناقض والاضطراب.

وكذا تناقض معتزلة بغداد و اضطرابهم في تأويلهم لصفتي السمع والبصر بالعلم؛ إذ المعلوم بضرورة العقل والشرع أن لكل صفة معنى خاص, وإن كان العلم أعم منهما.

ثانيا: وهو أن مذهبهم في نفي الصفات عموما مذهب باطل, بدلالة القرآن والسنة والإجماع والعقل:

فمن القرآن الكريم: آيات كثيرة لا تحصى إلا بتكلفة فيها إثبات الصفات للرب تعالى, دون تمثيل ولا تعطيل؛ فمنها على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا ﴾ (سورة فاطر: ١١), ففيها إثبات صفة العلم, وفي غيرها من المواضع الكثيرة جدا, وقوله تعالى: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا ﴾= [المجادلة: ١]؛ ففيها إثبات السمع لله تعالى, وأنه يسمع متى شاء كيف شاء, وقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾= (سورة طه:٤٦) ففيها إثبات السمع والبصر, وأن الله تعالى يسمع ويبصر متى شاء كيف شاء.

وقال تعالى:﴿ أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾= [الفرقان: ٤٤]؛ أخبر الله تعالى بهذه الآية أن من لا يسمع، ولا يعقل كالأنعام، فدل على ثبوت صفتي السمع

والبصر له سبحانه وتعالى؛ وإلا لزم اتصافه تعالى بصفة النقص التي أثبتها لمن لا يسمع... تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[(١)].

وأما من السنة: فالأحاديث في إثبات الصفات كثيرة جدا هي كذلك, ولا يمكن إحصاؤها هاهنا إلا بمشقة؛ فمنها على سبيل التمثيل:

حديث جابر بن عبد الله في الاستخارة وفيه عن النبي ﷺ قال: "إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة, ثمَّ ليقل: اللَّهم إني أستخيرك بعلمك, وأستقدرك بقدرتك, وأسألك من فضلك, فإنك تقدر ولا أقدر, وتعلم ولا أعلم, وأنت علاَّم الغيوب.. " [(٢)]؛ فهذا الحديث صريح الدلالة في إثبات صفتي العلم والقدرة.

وعن عائشة رضي الله عنها أنه قالت: " الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات, فأنزل الله تعالى على النبي ﷺ: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾=(سورة المجادلة: ١)" [(٣)]؛ فاجتمع في هذا الحديث في إثبات صفة السمع لله تعالى قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها, ونزول القرآن الكريم على إقرارها.

وعن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: " أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً, تدعون سميعاً بصيراً قريباً" [(٤)]؛ ففيه دلالة

---

(١) انظر: التوحيد، ابن خزيمة، (ص٤١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، (ج٢/ص٥٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وكان الله سميعا بصيرا} [النساء: ١٣٤]، (ج٩/ص١١٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وكان الله سميعا بصيرا} [النساء: ١٣٤]، (ج٩/ص١١٧)، (رقم٧٣٨٦).

صريحة في إثبات صفتي السمع والبصر, والقرب لله تعالى, وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة في هذا الباب.

وأما من الإجماع: فقد حكى غير واحد من العلماء الإجماع على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسنة على حقيقتها, دون تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل؛ وأن القائل بخلاف ذلك, النافي لصفات لله تعالى خارج عن جملة المسلمين.

قال الإمام أبي عمر ابن عبد البر: " أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في كلها في القرآن والسنة, والإيمان بها وحملها على الحقيقة, لا على المجاز, إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك, ولا يحدون فيه صفة محصورة "[(١)].

وقال ابن القيم: "وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم"[(٢)].

وأما من العقل: فيظهر بطلان مذهبهم من أمور:

١- فإن الدليل على أنه تعالى سميع بصير: أنه قد ثبت أنه تعالى حي، والحي يصح أن يكون سميعاً بصيراً, ومن عرى من هذه الأوصاف مع صحة

---

(١) التمهيد، ابن عبد البر، (ج٧/ص١٤٥).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (ج١/ص٣٩).

وصفه بها، فلابد من أن يكون موصوفاً بأضدادها من العمى والصمم، وهذه الأمور آفات قد اتفق على أنها تدل على حدوث الموصوف بها، فلم يجز وصف القديم بشيء منها، فوجب أن يكون سميعاً بصيراً[(١)] .

٢-وهو في ذكر قاعدة عقلية إلزامية؛ ونظمها: أن القول في الأسماء كالقول في الصفات؛ فيلزمهم إثبات الصفات لله تعالى على الوجه الذي أقروا به -في الظاهر- في ثبوت الأسماء له سبحانه وتعالى؛ وتفصيلها أن يقال لهم: " لا فرق بين إثبات الأسماء, وإثبات الصفات, فإنك قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيها أو تجسيماً؛ لأنَّا لا نجد في الشاهد متصفاً بالصفات إلاَّ ما هو جسم, قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي, عليم, قدير إلاَّ ما هو جسم, فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلاَّ للجسم فانف الأسماء, بل وكل شيء؛ لأنك في الشاهد لا تجده إلاَّ للجسم, فكل ما يحتج به من نفى الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى, فما كان جواباً لذلك, كان جواباً لمثبتي الصفات"[(٢)].

٣- وهو أن يقال لهم: "ما تقولون في قول القائل: غفر الله لك, وعفا عنك, وحلم الله عنك, أمجاز هو أم حقيقة؟. فإن قالوا: مجاز فالله لا يغفر لأحد, ولا يعفو عن أحد, ولا يحلم عن أحد على الحقيقة, ولن يركبوا هذه.

وإن قالوا هو حقيقة فقد وجب في المصدر ما وجب في الصدر؛ لأنا نقول غفر الله مغفرة وعفا عفواً وحلم حلماً فمن المحال أن يكون واحد حقيقة والآخر مجازاً "[(٣)].

---

(١) انظر: التمهيد، الباقلاني، (ص٢٦-٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى, (ج٣/ص٢٠), منهاج السنة النبوية، (ج٢/ص١١٥-١١٦).

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، بن قتيبة، (ص٣٦-٣٧).

٤-وهو أن يقال لهم: أنتم قلتم: "إن الله عالم؛ لأنه صنع العالم على ما فيه من آثار الحكمة واتساق التدبير. قيل لهم: فلم قلتم إن لله علما بما ظهر في العالم من حكمة وآثار تدبيره؟؛ لأن الصنائع الحكمية لا تظهر إلا من ذي علم، كما لا يظهر إلا من عالم، وكذلك لا تظهر إلا من ذي قوة كما لا تظهر إلا من قادر"(١).

٥-وهو يقال لهم أيضا: " وجدنا اسم عالم اشتق من علم واسم قادر اشتق من قدرة وكذلك اسم حي اشتق من حياة واسم سميع اشتق من سمع واسم بصير اشتق من بصر ولا تخلو أسماء الله عز وجل من أن تكون مشتقة إما لإفادة معنى أو على طريق التلقيب فلا يجوز أن يسمى الله تعالى على طريق التقليب باسم ليس فيه إفادة معنى وليس مشتقا من صفة

فإذا قلنا إن الله تعالى عالم قادر فليس تلقيبا كقولنا زيد وعمر وعلى هذا إجماع المسلمين وإذا لم يكن كذلك تلقيبا كان مشتقا من علم فقد وجب إثبات العلم وإن كان ذلك لإفادة معنى فلا يختلف ما هو لإفادة معنى واجب إذا كان معنى العالم منا أن له علما أن يكون كل عالم فهو ذو علم كما إذا كان قولي موجود مفيدا فينا الإثبات كان الباري تعالى واجبا إثباته لأنه سبحانه وتعالى موجود" (٢).

"ويقال لهم: إذا كان الله مريدا فله إرادة؟, فإن قالوا: لا. قيل لهم: فإذا ثبتم مريدا لا إرادة له فثبتوا أن قائلا لا قول له, وإن ثبتوا الإرادة قيل لهم: فإذا كان المريد لا يكون مريدا إلا بإرادة فما أنكرتم أن لا يكون العالم عالما إلا بعلم, وأن يكون لله علم كما أثبتم له الإرادة" (٣).

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري ، (ص١٤٧-١٤٩).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، (ص١٥١-١٥٢).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة، (ص١٤٥-١٤٦).

٦-وهو أنه يلزم على قولهم: انتفاء حقائق الأسماء والصفات والأفعال؛ فإن أفعاله غير صفاته, وأسمائه غير أفعاله وصفاته, فإذا لم يقم به فعل ولا صفة فلا معنى للاسم المجرد, وهو بمنزلة الصوت الذي لا يفيد شيئا, وحقيقة هذا أن أسمائه تعالى ألفاظ فارغة عن المعاني لا حقائق لها وهذا من الإلحاد فيها, وإنكار أن تكون حسنة(١).

ثالثا: وهو في الرد على الهذيلية الذين قالوا: إن الله تعالى عالم بعلم هو هو, وقادر بقدرة هي هو, وحي بحياة هي هو, وهكذا القول في سائر الصفات؛ فهذا القول مما هو معلوم البطلان بضرورة الشرع والعقل, ويظهر بطلانه وفساده من عدة أمور:

١-وهو "أن الله سبحانه موصوف بصفات الكمال، جميعا، من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة، وهذه صفات متميزة متغايرة، ومن قال: إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء، وقد قال أعلم الخلق به: "أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»؛ والمستعاذ به غير المستعاذ منه، وأما استعاذته صلى الله عليه وسلم به منه فباعتبارين مختلفين، فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد ورب واحد، فالمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذا بالموصوف بهما منه" (٢).

٢-وهو أنهم أُلْزِموا بإلزام لا محيد لهم عنه، " فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله, فقل يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمه المناقضة, فمن قال عالم ولا علم كان مناقضا، كما أن من قال علم الله ولا عالم كان

(١) انظر: شفاء العليل، (ص٢٧١).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن الموصلي، (ص١٤٤).

مناقضا، وكذلك القول في القادر والقدرة، والحياة والحي، والسمع والبصر والسميع والبصير" [(١)].

رابعا: وهو في الرد معمر وأصحابه من مثبتي المعاني, ويظهر ذلك من عدة أمور:

١-يقال لهم إن المعاني التي تدعونها في حركة واحدة أكثر أو المعاني التي تدعونها في حركتين؟ فإن أثبتوا قلة وكثرة؛ تركوا مذهبهم وأوجبوا النهاية في المعاني التي نفوا النهاية عنها، وإن قالوا: لا قلة ولا كثرة وكابروا وأتوا بالمحال الناقض لأقوالهم؛ لأنهم إذا أوجبوا للحركة معنى أوجبوا للحركتين معنيين، وهكذا أبدا فوجبت الكثرة والقلة ضرورة لا محيد عن ذلك[٢].

"وقد اعترض بعضهم فقال: أخبرونا أليس الله تعالى قادر على أن يخلق في جسم واحد حركات لا نهاية لها، فكان جواب أهل الإسلام لهم بـ "نعم" فتمادوا في السؤال، فقالوا: أخبرونا أيما أكثر ما يقدر الله تعالى عليه من خلق الحركات في جسمين أو ما يقدر عليه من خلق الحركات في جسم واحد؟ فأجاب أهل الحق على ذلك بأنه لا يقع عدد على معدوم، وإنما يقع العدد على الموجود المعدود، والذي يقدر الله تعالى عليه ولم يفعله فليس هو بعد شيئا، ولا له عدد، ولا هو معدود، ولا نهاية لقدرة الله تعالى. وأما ما يقدر عليه تعالى ولم يفعله، فلا يقال فيه إن له نهاية، ولا أنه لا نهاية له، وأما كل ما خلق الله تعالى، فله نهاية، وكذا كل ما يخلق إذا خلقه حدثت له نهاية؛ حينئذ لا قبل ذلك، وأما المعاني التي تدعونها فإنكم تدعون أنها موجودة قائمة فوجب أن

---

(١) الإبانة، (ص١٤٤).

[٢] انظر: الفصل في الملل, ابن حزم، (ج٥/ص٣٠).

يكون لها نهاية، فإن نفيتم النهاية عنها لحقتم بأهل الدهر، وكلمناكم بما كلمناهم به"[(١)].

٢- "قوله بحوادث لا نهاية لها، وهذا يوجب وجود حوادث لا يحصيها الله تعالى؛ وذلك عناد لقوله تعالى: ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾= (سورة الآية:٢٨)"[٢].

٣-"أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يستلزم القول بأن الجسم أقدر من الله تعالى، لأن الله عنده ما خلق غير الأجسام، وهي محصورة، والجسم إذا فعل عرضا: فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، ومن خلق ما لا نهاية له ينبغي أن يكون أقدر ممن لا يخلق إلا متناهيا في العدد، والقول بأن شيئا من مخلوقات الله تعالى أقدر منه يؤدي إلى الخروج من الملة"[٣].

خامسا: وهو في الرد على مثبتي الأحوال؛ وهذا القول هو من الأقوال الغير معقولة, وهو من عجائب الكلام كما صرح المتكلمون بذلك, وقد أنشدوا:

مما يقال ولا حقيقة عنده معقولة تدنوا إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النَّظام

وقد ذكر البغدادي أن أبا هاشم زعم أن الأحوال لا معلومة ولا مجهولة, ولا موجودة ولا معدومة, ولا مذكورة ولا غير مذكورة[٤] , وقد ذكرها بلفظه, فصار ذكره لها مناقضا قوله بها غير مذكورة.

- وهذا القول معلوم البطلان بدلالة العقل والفطرة, فمعنى السمع هو معنى السميع, ومعنى البصر هو معنى البصير, ومعنى العلم هو معنى العالم,

---

(١) الفصل في الملل, ابن حزم، (ج٥/ص٣٠).

٢الفرق بين الفرق، (ص١٣٨).

٣ الفرق بين الفرق، (ص١٣٨-١٣٩).

٤ انظر: الملل والنحل، (ص٨٢).

ومعنى القدرة هو معنى القادر, وهكذا في سائر الصفات, فليس معنى السمع هو معنىً زائدا على معنى السمع, وليس معنى العالم هو معنىً زائد على العلم, وهكذا القول في سائر الصفات, وهذا معلوم بالبديهة؛ فالكلام في الصفات يتضمن ثلاثة أمور -كما ذكر ذلك شيخ الإسلام-:

" أحدها: الخبر عن الله بأنه حي, عليم, قدير, فهذا متفق على إثباته, وهذا يسمى الحكم.

الثاني: أن هذه الأسماء تتضمن معان قائمة بذات الرب عز و جل, وهذا أيضا متفق عليه بين أهل الإثبات من السلف والأئمة, والمنتسبون إلى السنة من عامة الطوائف.

الثالث: الأحوال, وهي العالمية والقادرية ونحوها, وهذه هي التي أثبتها أبو هاشم وأتباعه دون القول بالصفات, وهناك من أثبتها وأثبت معها الصفات, كالاشعري وابن الباقلاني ومن تبعهم, وهناك من نفى الأحوال والصفات, وهذا مذهب الجهمية وأكثر المعتزلة, وأما جماهير أهل السنة فيثبتون الصفات دون الأحوال" (١), وهو القول الحق في هذه المسألة.

- ومن اللوازم الفاسدة التي تلزم أبو هاشم في قوله بالأحوال أن تكون صفات الله تعالى مخلوقة، قال ابن حزم: " فإن قالوا هي معقولة كانوا قد أثبتوا لها معاني وحقائق من أجلها عقلت فهي موجودة لان المعدوم ليس معقولا، ويقال لهم أيضا هل الأحوال في اللغة وفي المعقول إلا صفات لذي حال؟ وهل الحال في اللغة إلا بمعنى التحول من صفة إلى أخرى؟ يقال هذا حال فلان اليوم وكيف كانت حالك بالأمس وكيف يكون الحال غدا فإذا الأمر هكذا ولا بد فهذه الأحوال موجودة حق مخلوقة ولا بد فظهر فساد قولهم أنها غير مخلوقة"[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى, (ج٥/ص٣٣٩).

٢ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، (ج٥/ص٣٣).

سادسا: وهو في الرد على معتزلة البصرة ومن وافقهم في قولهم: إن الله تعالى مريد بإرادة محدثة لا في محل, فهذا ما فيه مخالفة ظاهرة للشرع والعقل واللغة؛ يوضحه: أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على المحل نفسه؛ فلا يعقل مريد إلا من قام به صفة الإرادة, كما أنه لا يعقل حي إلا من تقوم به الحياة، ولا عالم إلا من يقوم به العلم، كما لا يعقل باتفاق العقلاء متحرك إلا من تقوم به الحركة، وطرد هذا أنه لا يعقل فاعل إلا من يقوم به الفعل(١).

"ولو جاز أن يكون تعالى مريد بإرادة قائمة لا في ذاته لجاز أن يكون عالماً بعلم قائم لا في ذاته، وقادر بقدرة قائمة لا في ذاته إلى غير ذلك من الصفات، وهذا لا تقولون به، ولجاز أيضاً أن يكون الواحد منا عالماً وقادراً بعلم قائم لا في ذاته وقدرة قائمة لا في ذاته، وهذا مما لا تقولون به أيضاً والتحكم بالفرق من غير دليل مما لا سبيل إليه"(٢), وهذه اللوازم معلوم بطلانها بالضرورة؛ بل أنتم لا توافقون عليها، وإذا كانت هذه اللوازم باطلة بطل ما يؤدي إليها من القول بأن الله مريد بإرادة لا في محل .

"فالصفة متى قامت بموصوف لزمها أمور أربعة: أمران لفظيان, وأمران معنويان: فاللَّفظيان: ثبوتي وسلبي؛ فالثبوتي: أن يشتق للموصوف منها اسم, والسلبي: أن يمتنع الاشتقاق لغيره. والمعنويان: ثبوتي وسلبي؛ فالثبوتي: أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه, والسلبي: أن لا يعود حكمها إلى غيره, فهذه قاعدة عظيمة في معرفة الأسماء والصفات" (٣).

قال ابن القيم: "من قال أنه يسمى متكلما بكلام منفصل عنه وخلقه في غيره ومريد بإرادة منفصلة عنه وعادلا بعدل مخلوق منفصل عنه وخالقا بخلق

---

(١) انظر: منهاج السنة، (ج٢/ص٣٧٤).

(٢) انظر: غاية المرام في علم الكلام، الآمدي، (ص٥٩).

(٣) بدائع الفوائد لابن القيِّم(ج١/ص٢٩٢) .

منفصل عنه هو المخلوق قولا باطلا مخالفا للعقل والنقل واللغة مع تناقضه في نفسه"[١].

ويلزم على هذا القول لوازم فاسدة:

١-"أن من اشتق له اسم باعتبار مخلوقاته لزم طرد ذلك في كل صفة أو فعل خلقه, وإن خص ذلك ببعض الأفعال والصفات دون بعض كان تحكما لا معنى له, وحقيقة قول هؤلاء أنه لم يقم به كلام ولا إرادة ولا فعل ألبتة"[٢].

٢- ويلزم عليه إثبات حوادث أحدثها الله تعالى لا بإرادة[٣], وهذا في غاية الفساد إذ مما هو معلوم بالحس والفطرة والعقل أن كل الحوادث إنما أحدثها الله تعالى بإرادته.

٣- من قال: إن المتكلم هو الذي يكون كلامه منفصلا عنه، والمريد هو من ما تكون إرادته بائنة عنه لا يقوم به بحال من الأحوال، قال ما لا يعقل، ولزم عليه: أن الرسل لم يفهموا هذا للناس، وهذا من أظهر اللوازم الفاسدة؛ إذ كل من سمع ما بلغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة أن الرسل لم ترد بكلام الله ما هو منفصل عن الله وكذلك لم ترد بإرادته ومحبته ورضاه ونحو ذلك ما هو منفصل عنه بل ما هو متصف به[٤].

٤-مما هو معلوم أن إحداث المحدثات موقوف على الإرادة، فلو كانت الإرادة محدثة لافتقر إحداثها إلى إرادة أخرى ولزم التسلسل، والقول بالتسلسل

---

(١) شفاء العليل، (ص٢٧١).

(٢) شفاء العليل، (ص٢٧١).

(٣) انظر: شرح الأصبهانية, (ص٢٣-٢٤), مجموع الفتاوى, (ج١٣/ص٣٠٠).

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية، (٢/ص٣٧٦).

باطل, فما يؤدي إليه مثله من القول بحدوث الإرادة(١)، وأن الإرادة صفة والصفة قديمة بقدم موصوفها(٢).

٥-وهو أن وجود عرض لا في محل بعيد عن العقول، ولو جاز ذلك فلم لا يجوز وجود سواد لا في محل وبياض لا في محل؟، وكذا القول في سائر الأعراض, واحتياج الأعراض إلى المحل صفة ذاتية لها، ومن المحال ثبوتها دون الوصف الذاتي(٣).

سابعا: وهو في الرد على الجبائي وابنه، ومن تابعهما من البصريين في تأويلهم السميع، والبصير بالحي الذي لا آفة به, ويظهر ذلك من عدة أمور:

١-يقال لهم أطلقتم القول بنفي الآفة، وهو ليس بشرط بالاتفاق، " فإن السميع والبصير قد يكون ذا آفة، وذا آفات كثيرة"(٤). فإن قيل: "ليس السميع هو من سلبت عنه الآفة مطلقاً؛ بل من سلبت عنه الآفة في محل السمع. قيل لهم: هذا القول باطل أيضاً، فإن من قال: السمع: هو نفي الآفة في محل السمع، فكأنه قال: السميع: هو من له السمع في محل السمع، ولو قال: السميع هو من له السمع؛ لكان ذلك كافياً عن ذكر المحل، وإذا كان كافياً، فكأنه قال: السميع: هو الذي لا آفة به، وإذ ذاك فإنه يرجع الكلام الأول بعينه"(٥), وإذا كان لا يلزم من نفي الآفة وجود السمع والبصر، ولا ينتفي بوجودها، فإن تفسير السمع والبصر بنفي الآفة باطل.

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين، (ج١/ص٢٠٧-٢٠٩)، نهاية الإقدام في علم الكلام، (ص٢٣٤).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية، (ج٢/ص٩٥).

(٣) انظر: نهاية الإقدام، (ص٢٣١).

(٤) نهاية الإقدام، (ص٣٣٦).

(٥) غاية المرام، (ص١٢٨).

٢-إن " الذي يحسه الإنسان من نفسه معنى موجود لا نفي محض، وقولهم: لا آفة به نفي محض، فلا يتصور الإحساس به، ويستحيل أن ترجع التفرقة بين حالتي الإدراك وعدم الإدراك إلى عدم محض؛ فحينئذ تنعدم التفرقة، فإن التفرقة بالعدم، وعدم التفرقة سواء"[١].

٣-يقول الشهرستاني – وهو يرد على الجبائي ومن معه –: "نحن ندرك تفرقة ضرورية بين كون الإنسان سميعاً، وبين كونه بصيراً، وهما متفقان في أن معنى كل واحد منهما أنه حي لا آفة به، فهذه التفرقة ترجع إلى ماذا؟ فلابد من أمرين زائدين على كونه حياً لا آفة به حتى يكون بأحدهما سميعاً، وبالثاني بصيراً، وإلا فتبطل التفرقة الضرورية فالذي انفصل به السمع عن البصر وراء كونه حياً لا آفه به، فكذلك الذي انفصل به السمع والبصر عن العلم وسائر الصفات وراء كونه حياً لا آفه به.ثم قال – أي: الشهرستاني–: ولئن ألزم الجبائي بأن يقال معنى كونه عالماً قادراً أنه حي لا آفة به حتى يرد الصفات كلها إلى كونه حياً لا آفه به لم يجد عن هذا الإلزام مخلصاً"[٢].

ثامنا: وهو في بيان بطلان مذهب معتزلة بغداد ومن وافقهم في تأويليهم لصفتي السمع والبصر, بالعلم, وأن ذلك مخالف لصريح القرآن والسنة والإجماع والعقل:

فمن القرآن: "وهو أن الله تعالى ميَّز في كتابه السمع من البصر, وفرق بين العلم وبين السمع والبصر, وفرق بين السمع والبصر, وهو لا يفرق بين علم وعلم لتنوع المعلومات؛ فقال سبحانه:﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (سورة طه, ٤٦), وقال تعالى: ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾ (سورة

(١) نهاية الإقدام، (ص٣٣٦).

(٢) نهاية الإقدام، (ص٣٣٧).

الشعراء, الآية ١٥), وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾=

(سورة آل عمران, الآية ٧٧)؛ ففرق بين الكلام والنظر دون السمع؛ فقال عند السمع والصوت: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾=(سورة المجادلة, الآية ولم يقل: "قد رأى الله قول التي تجادلك في زوجها, فقد سمع الله جدالها وسمع محاورتها للنبي صلى الله عليه وسلم حين جادلته وحاورته وعلمه قبل أن تجادل وتحاور به فهل لأحد أن يقول إن الله قد سمعه قبل أن يكون, وإذا لم يجز ذلك فقد علم أن في سميع معنى غير معنى عليم"[٢].

وقال تعالى : ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ ﴾= (سورة آل عمران, الآية ١٨١), "فسمع الله قول اليهود حين قالوه وعلمه قبل أن يقولوه فهل يجوز لأحد أن يقول إن الله سمعه قبل أن يقولوه"[٣].

"وقال في موضع الرؤية: ﴿ ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ (سورة الشعراء, الآية ٢١٨-٢١٩), وقال: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ (سورة التوبة, الآية ١٠٥), ولم يقل: يسمع الله تقلبك ويسمع عملك؛ فلم يذكر الرؤية فيما يسمع, ولا السماع فيما يرى؛ لما أنهما عنده خلاف ما عندكم, وكذلك قال: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ تَجۡرِي

[١] نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي، أبي سعيد عثمان بن سعيد، (ج١/ ص٢٢١).

[٢] الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، بن قتيبة، (ص٣٦-٣٧).

٣ مرجع سابق، (ص٣٧).

بِأَعْيُنِنَا ﴾= (سورة القمر, الآية ١٤), قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾=(سورة الطور, الآية٤٨)قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾ ﴾= (سورة طه, الآية ٣٩), ولم يقل شيء من ذلك على سمعي" [١].

وقال تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦]؛ وعلى مذهبهم وجب عليهم أن يقولوا معنى ذلك:" أعلم وأعلم إذا كان معنى ذلك العلم" [٢]،وهذا باطل، فما يؤدي إليه من تأويل السمع والبصر بالعلم مثله.

ومن السنة: عن أبي هريرة – رضي الله عنه –"أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قرأ هذه الآية:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾= [النساء: ٥٨] فوضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينيه"[٣]؛ وإنما فعل ذلك صلى الله عليه وسلم رفعاً لتوهم متوهم أن السمع والبصر غير العينين المعلومتين[٤].

والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف لله – عز وجل – بالسمع والبصر، فأشار إلى محلي السمع والبصر منا؛ لإثبات صفة السمع والبصر لله تعالى، كما يقال: قبض فلان على مال لفلان، ويشار باليد على معنى أنه حاز ماله، وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير له سمع وبصر

---

(١) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، (ج١/ ص٢٢٢–٢٢١).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة(ص١٥٧).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه، (ج١/ص٤٩٨)، برقم: (٢٦٥)، أبو داود في سننه، (ج٧/ص١١٠)، برقم (٤٧٢٨).

(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة، (ص٤٦٠–٤٦١).

حقيقيان، لا على معنى أنه عليم؛ إذ لو كان بمعنى العلم، لأشار في تحقيقه إلى القلب، لأنه محل العلوم منا، وليس في الخبر إثبات الجارحة تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً [١].

وأما من الإجماع: فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن إثبات كونه سميعا بصيرا, وأنه ليس مجرد العلم بالمسموعات والمبصرات هو قول أهل الإثبات قاطبة؛ حيث قال: " إثبات كونه سميعاً بصيراً, وأنه ليس مجرد العلم بالمسموعات والمرئيات, هو قول أهل الإثبات قاطبة من أهل السنة والجماعة, من السلف والأئمة, وأهل الحديث والفقه والتصوف, والمتكلمين من الصفاتية؛ كأبي محمد بن كلاَّب, وأبي العباس القلانسي, وأبي الحسن الأشعري وأصحابه" [٢].

وأما من العقل:

١-"يقال للمعتزلة: إذا زعمتم أن معنى: سميع بصير عالم، فهلا زعمتم أن معنى قادر معنى عالم؟... فإن قالوا: هذا يوجب أن يكون كل معلوم مقدوراً. قيل لهم: ولو كان معنى سَمِيعًا بَصِيرًا معنى عالم؛ لكان كل معلوم مسموعاً، وإذا لم يجز ذلك، بطل قولكم" [٣].

٢-يلزم من تأويل صفتي السمع والبصر بالعلم، تسوية الله تعالى بالأعمى الذي يعلم أن السماء خضراء، ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن في السماء أصواتاً، ولا يسمعها، وتسوية الله تعالى بالأعمى والأصم تنقص له تعالى، وهو باطل، فما يؤدي إليه مثله من تأويل لهاتين الصفتين بالعلم [٤].

---

(١) انظر: الأسماء والصفات، البيهقي، (ج١/ص٤٦٣).

(٢) شرح الأصبهانية، (ص٥٠٨).

(٣) الابانة عن أصول الديانة، (ص١٥٧-١٥٩).

٤ انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة، (ص١١٥).

٣-وهو " أن الواحد منا يسمع الصوت فيكون عالماً به في حال السماع، ثم يكون عالماً به في الحال الثانية، ولا يكون سامعاً فصح بهذا أن السمع للشيء غير العلم به"[١].

تاسعا: وهو في الرد على أصحاب القول الرابع, الذين قالوا: إن المعنى بكونه سميعا بصيرا: حالة زائدة على كونه حيا، وعلى كونه عالما، وهذان الوصفان أي كونه سميعا بصيرا لا يرجعان إلى الإدراك ولا إلى العلم.

وهذا القول فيه حق وباطل؛ فأما الحق فهو قولهم: إن المعنى بكونه سميعا بصيرا: هو حالة زائدة على كونه حيا، وعلى كونه عالما.

وأما الباطل فهو قولهم: إن هذين الوصفان أي كونه سميعا بصيرا لا يرجعان إلى الإدراك ولا إلى العلم.

وهذا غير صحيح؛ فالسمع والبصر يرجع معناهما إلى الإدراك؛ إلا أنه إدراك مخصوص؛ فالسمع هو إدراك المسموعات, أو من شأنه أن يسمع, والبصر هو إدراك المبصرات, أو من شأنه أن يُبصر[٢].

---

١ أصول الدين، (ص٩٦).

(٢) انظر: موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، (ج٣/ص١٦١٤-١٦١٦).

الخاتمة

أبرز نتائج هذه الدراسة:

١- تعارض أقوالهم في مأخذ أسماء الله الحسنى: فالبغداديون على أن أسماء الله تعالى توقيفية, ولا مدخل للعقل فيها, وأما البصريون: فليست موقوفة عندهم على السمع, بل يجوز إثباتها من طريق اللغة والعقل والقياس, إن صح معناها في اللغة, ولم تدل على معنى قبيح في نظرهم وعقلهم.

٢- تعارضهم في المنهج العام في أسماء الله الحسنى؛ فمنهم من ادعى أن أسماء الله تعالى متباينة, وادعى قوم أنها مترادفة, مع اتفاقهم على أنها محضة لا معاني لها.

٣- تعارض أقوالهم في إثبات بعض الصفات على وجه العموم؛ فمذهب أبي الحسين البصري المعتزلي على القول بثبوت بعض الصفات كالعلم والقدرة والحياة, ومذهب البصريين على القول بها كذلك من حيث الإقرار الظاهري, ويقابلهم مذهب معتزلة بغداد وهم أشد غلوا في البدعة والنفي, فنفوا هذا الصفات ولم يثبتوها.

٤- تعارض أقوالهم في ثبوت الأحوال؛ فمنهم من أثبتها كما هو المشهور من مذهب أبي هاشم, ومن وافقه كالقاضي عبد الجبار, ومنهم من نفاها كما هو مذهب شيخهم الأول: أبي علي الجبائي ومن وافقه, وفيه حجة ظاهرة للنافي على المثبت.

٥- تعارض أقوالهم في إثبات بعض السمع والبصر؛ فمنهم من تأولها بالعلم, ومنهم من قال هو سميع بلا سمع, بصير بلا بصر.

٦ - تعارض أقوالهم في إثبات الإرادة والكلام؛ فمنهم من نفاهما أصلا, ولم يثبت لله تعالى إرادة ولا كلاما, ومنهم من اثبتهما لكن قال بإرادة محدثة لا في محل, وقال بإثبات كلام محدث لا في محل.

٧- تناقض معتزلة البصرة الذين ادعوا أن أسماء الله تعالى لا اعتبار للسمع في إثباتها, بل يمكن إثباتها بالعقل والقياس, فجعلوا العقل هو الحاكم على ثبوت الأسماء, ثم تناقضوا فنفوا بعض الأسماء الواردة في الكتاب والسنة؛ وأثبتوا سائرها؛ مع أن باب الأسماء واحد؛ فبأي عقل يحكمون بالنفي والإثبات؟!.

٨- تناقضهم فإن القول بثبوت الأسماء مع تباينها ونفي معانيها تناقض بيِّن, والقول بثبوتها مع ترادفها ونفي معانيها أشد تناقضا, ومن قال إنها متباينة أقرب إلى العقل ممن قال إنها مترادفة.

٩- تناقض معتزلة البصرة الذين أطلقوا القول بأن الله تعالى موصوف بالعلم, والقدرة, والحياة, والسمع, والبصر, إلا أنه عليم لذاته بلا علم, قدير لذاته بلا قدرة, حي لذاته بلا حياة, سميه لذاته بلا سمع, بصير لذاته بلا بصر؛ إذ هذا القول مما يقتضي نفي تلك الصفات.

١٠-تناقض معتزلة البصرة في قولهم: إن الله مريد بإرادة محدثة لا في محل, ومتكلم بكلام محدث لا في محل؛ إذ يقتضي هذا القول قيام الصفات في غير المحل القائمة به؛ وهذا من أظهر التناقض والاضطراب.

١١-تناقض و اضطراب معتزلة بغداد في تأويلهم لصفتي السمع والبصر بالعلم؛ إذ المعلوم بضرورة العقل والشرع أن لكل صفة معنى خاص, وإن كان العلم أعم منهما.

١٢-تناقض المعتزلة حيث نفوا الصفات بحجة تشبيه الخالق بالمخلوق وفي مسألة التحسين والتقبيح قاسوا الله بخلقه, فوقعوا في التشبيه والمماثلة, وحقيقة مذهبهم التعطيل في الصفات, والتشبيه في الأفعال.

وأخيرا أقول إن هذا البحث جهد مقل، فما كان فيه من صواب فبتوفيق الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع والمصادر:

– أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه، مؤسسة الامام زيد بن علي– الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

– الأربعين في أصول الدين، الرازي، تحقيق: أحمد السقا، المكتبة الأزهرية للتراث–القاهرة، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

– الأسماء والصفات، البيهقي، المحقق : عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي – جدة، الطبعة : الأولى.

– الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، لأبي الحسين الخيَّاط, دار الندوة الإسلامية–لبنان، ١٩٨٨م.

– الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة–بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

– المطالب العالية من العلم الألهي، الرازي، تحقيق: أحمد السقا، منشورات الشريف الرضي و دار الكتاب العربي–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– النبوات, ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف–الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م

– تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

– رسالته لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، مركز البحث العلمي واحياء التراث–المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

– شفاء العليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر – بيروت، ١٣٩٨ – ١٩٧٨.

- صحيح البخاري، المحقق: محمد الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- لسان العرب، لأبن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ - ١٩٧٣.
- منهاج السنة النبوية، في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
-اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
-أصول الدين، البغدادي، دار صادر-بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٤٦-١٩٢٨م.
-إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت
-الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، المحقق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
-الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ابن قتيبة، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية.

-الارشاد، الجويني، تحقيق: على عبد الحميد ومحمد موسى، مكتبة الخانجي-مصر، ١٣٦٩-١٩٥٠م.

-الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

-البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، أبو القاسم البستي، تحقيق: ويلفرد مادلونك و زابينه اشميتكه، مركز نشر دانشكاهي.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة – بيروت.

-التدمرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

-التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ، ١٣٨٧.

-التمهيد، الباقلاني، تصحيح: رتشرد يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية- بيروت.

-التوحيد، ابن خزيمة، المحقق : عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة : الخامسة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

-الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، دار العاصمة، السعودية, الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

-الفائق في أصول الدين، الملاحمي، تحقيق: فيصل بدر عون، دار الكتب والوثائق القومية.

-الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة.

-القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

-الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

-المحلَّى بالآثار, ابن حزم، دار الفكر, بيروت.

-المعتزلة وأصولهم الخمسة، المعتق، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الخامسة ١٤٣٩هـ.

-المعتمد في أصول الدين، الملاحمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ، الهدى-لندن.

-المغني في أبواب العدل والتوحيد، عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: طه حسين وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

-الملل والنحل، الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

-المنية والأمل، عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: عصام الدين محمد، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية.

-بدائع الفوائد لابن القيِّم، دار عالم الفوائد، ط:١، ١٤١٦هـ-

-تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ

-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني، دار الكتاب العربي-بيروت، سنة النشر ١٤٠٥.

-درء التعارض، لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

-ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

-رسائل المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق: أحمد الحسيني، عام ١٤٠٥ هـ.

-سنن أبو داود، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

-سير أعلام النبلاء، للذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

-شذرات الذهب، العبكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير-دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

-شرح الأسماء الحسنى، الرازي، راجعه: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

-شرح الأصبهانية، لابن تيمية، دار المنهاج، الطبعة: الأولى, عام: ١٤٣٠هـ.

-شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

-شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، ، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي و شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الثانية١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

-صحيح ابن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣ .

-طبقات الشافعية الكبرى، السبكي،تحقيق: محمود محمد الطناحي وآخرون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

-غاية المرام في علم الكلام، الآمدي، تحقيق :حسن عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٣٩١.

-فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عبد الجبار الهمذاني وآخرون، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية- تونس، ١٣٩٣هـ.

-كتاب المقالات، الجبائي، تحقيق: أوزكان شمشك وآخرون، اسطنبول، ٢٠١٩م.

-كتاب المقالات، البلخي، تحقيق: حسين خانصو وآخرون، دار الفتح-الأردن، ٢٠١٨م.

-لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ.

-مجموع الفتاوى، ابن تيمية، المحقق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

-مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن الموصلي،المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

-مسند الامام أحمد، المحقق: السيد أبو المعاطي النوري.، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هجرية، ١٩٩٨ م.

-معجم مقاييس اللغة لابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

-مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، المحقق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، مجموعة من العلماء، دار التوحيد للنشر-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

-نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما إفترى على الله عزوجل من التوحيد، أبي سعيد عثمان بن سعيد، تحقيق :

د.رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشيد - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨.

-نهاية الاقدام، الشهرستاني، حرره: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

-وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة-لبنان.